



هذه حاشية

شذور الذهب

لخاتمة المحققين سيدي محمد الأمير

بنفسه قلت الشاهد الحق مما ثابت بنفسها فيثبت بها الكلية من حيث
 انها الكلية لقياس حكمها فيما تأتي به من الجزئية فيكون الاستقراء لا بد
 فيه قاعداً ووجهه في شأنا لا يتعارف الشارة للسبيلة بعينه التزم
 وجهها التميز بها حكمت من الاقتباس في الاقتباس الصحيح والاولا به
 الحيوانات المتوحشة والارباب المطالب وجهه عقولاً حكمت ذلك
 اعراب اي تطبيقه على قواعد العربية كما في المنطق وفي غيره الدعا
 على المعنى وبلاد الانهرية ومن فاه الزمان في قرآن حال الاخرى لا يخ
 حاله في الاجرومية سنة اربع وبعده في بعد المانية والافان العرب
 يطبق على التطبيق المذكور وان هو المراد في شأنا يحازر يد
 فينصب على المركب ليس الا في مع بعض اهل الانهرية في تنزيه
 وقد على التكرير فيه وصار يحدث في الحيوانية في بلقي واجبي
 منه ان بعض المشايخ الروائي الانهرية انكره انصحت عرفت على
 الواقعتان الله والابير اجمود في ما عرفت السبيلة على غير واحد
 من العارفين واقعتي فلهذا احد التماسه في سبيل الكمال الحقيقة
 والمالكية كما هو الفاعلة في كل مورد وقوله في قوله من الكمال
 صورة وليس القصد الاشارة ان الفرقان في الحرف والحد والحد فيه
 الله انما هي بلحد للتفسير لا لا يحل في الشئ قبل حده على قول
 والتصديق في عن الشهور فتقول ان الانسان حيوانا طليقاً في قوله
 الانسان اي الحيوان الناطق وليس القصد ان لا يتصور الانسان
 في حقه كما لا يعلم بل انه حيوان ناطق واللاحق في قوله ان القول
 الناطق في تبيين التصور في قوله قول قال الله في شئ من هذه المست
 هو كالمشئ قلت هو مبني على قول به من الامور الاصطلاحية
 اعتبارية لا يعبر عنها في الواقع فتعارف بالارسية لحوال الان
 عين ذ انبائها اي والمنس حقيقة اغاها في الدائيات التي اوصفتها
 رده في لتأية الانهرية بما قال القطب الرازي في في التسمية لانه
 ليس

ليس حقيقة الامور الاصطلاحية الا ما عينها الماهل الاصطلاح واسمها بالارباب
 كما انه ليس حقيقة الانسان الاصطلاحية الواضع فهي حد وجنسا فالقول
 جنس حقيقة والعز وفصل حال ان الجزم بالارسية لا ينفع عدم الاعمال الحقيقة
 لحوال ان الحقيقة ثم انه لم يقل قول ليطابق كلمة لان شواها موافقة للتكرير
 لتبين ان يكون مستقفا او موافقا لايضا الصبر المستد لا يستوي فيه
 المذكور الموت وقوله هذا واحد ولا يدرو ولا بالشقاق لانصار عندهم
 اسم المفظا المستعمل لما ان رجلا اسم المذكر من بني ادم ولا يقصدون
 ان هو ولا بالقول بحسن ذان وقع عليه القول وان كان هذا هو للمعنى
 الاصل ولذا المفضل عند اسم المعناه المعلوم فليبقيا على معناه
 الوضوح لئلا لا يفسد المصدر ولو اورد بعض بخبره عن المذكور والموت
 الواحد والمتعدد فهو ما يستوي فيه المذكور والموت في خبره من اجله
 صوم في شئ ذكره في قوله وتبعه مفرد في التكرير ثلاث لئلا يفسد
 قالوا في اللفاظ اي الوضوح من المعاني الخمسة وافول الامن انما
 استعمال اللفاظ للظاهر في قوله كل من كان له لسان لسان استغنى
 ولغير تميم اهل الوضوح عليهم لا يخلو هذا ان لا يتكلم بان يقا في ذلك
 لسان اي في هذه المادة متوحشة في هذه المعنى ثلاث اللفاظ متوحشة
 كل لفظ منها بربسية خصوصية وتلفظ في احوالها على لفظها في الموضوع
 عند حواها او يتولد من اللفظ فطلق اي على الاستغناء عن التعلق
 على اللفاظ وكلامها العامة لا يتقوى ما قلناه ان اللفظ في الاصل
 مصدر لحي الرجل اي احيى كلامه واطلافة المصراع على الاستعمال
 انشبه من اطلاقه على اللفاظ ان قلت قوله في التفسير
 ما قاله قلت من ان يدل المعنى الكلت التي تنبئ استعمال
 اللفاظ في معانيها وحياتها المتصورة في اللفظ فطلق على استعمال
 مطلقا فيقال في هذه الكلمة ثلاث لسان اي ثلاث لسان ولو كانت
 متداية عند العرب لا يفتقر اسم الامنها باللفظ ويطلق وهو الغالب

على الاستعمال الخاص بطائفة لا يتعداها الى غير هاتين السورتين
الطائفة عليه كقولهم لغة قوم اهل ما او لغة الى غير هاتين السورتين
اللغة اهل النعم واما اهل الجوار فيقتصر على الاولى وهما كمالها
انما الفرق بينه وبين واحد الساتين خلاف ما قيل في قوله وقيل
كثرة وقيل اسم جنس في قوله وقيل في قوله لان اسم الجنس
لما هو منه حيث في نطق النطق في الافراد جميعا ولا يجب
بان المراد اسم جنس وضما في لغة الواحدة اسم الجنس ان يصدق
على القليل والكثير كما وتراى قلت والتعب على حقه وان اسم
الجنس الافراد في تسمية الافراد غير ابيته وبين الاول وان كان
يتعمل في الجمع ايضا لا تقوم من كلام الرضي السابق ان اسم الجنس
الجمعي مما زاد على الفاعل لا يستعمل في الافراد في قوله
من حيث تحت قوله او مطلقا عند التفتيش على ما ينسب في قوله
على البسلة لا في بنية الافراد القليلة والكثيرة ثم ثم ما سبق
انه لا يصح استعمال الجنس الجمعي في القليل لانه لا يستعمل في الورد
اللفظ الا ان يعبر محاذ امتنع في الكثرة من استعمال اسم الكل في الجمع
لان سماع نوع العلاقة يلقى ولا يشترط ما سأل في قوله
الجنس جمعي واخر ادي ليس معناه انه لا يحل اهل المراد في قوله
لا يكون واحدا منها فاما سد فانه قاصر على القليل اذ الواحد فلا
يصدر عليه افرادي لا يصدر في الكل والكل ولا جمعي لانه
ما اختص بالجماعة ثم انهم من جوار ان الجموع على احاد دلالة
التكثير بحرف العطف فهو من الكلمة واما الجموع فيدل على دلالة
الكل على اجزاء فهو من باب الكل وهو الحكيم على البنية الحقيقية
ولم ارضى في اسم الجنس الجمعي والظاهر انه كما في قوله في قوله
بينهما ما قالوا ان اسم الجنس الجمعي في قوله واحد والعدد
في المعنى غالباً وقد يكون في الجموع في قوله واحد وقيل في قوله بالياء
كروحي

كروحي وروم وزنجي وزنج وتركي وعربي وعربي ثم الظاهر ان روم
وما مع ليس اسم جنس بل اسم فاعل في ثلاثة ففوق بل هو اسم الفاعل
المعروف من الناس بتمامه وان اطلق على بعضه ولو كان معان في الروي
بما النسبة اليه لكانت بعضه ومن باب تسمية للقبيلة المم وقيل في
لواحد منها وليس بها نحن فيه واما القول بان اسم الجموع مدلوله
لفظ الجموع كاسم الفاعل فيسند في القول بذلك في اسم المفضل على
وزن فعل اطلق الوزن على جمعيه بان الكلمة مفعول لقوله في قوله
لما ينشئ قناديل ويطلق عليه مع مراعاة اصول الحروف والاعمال
وهذا المراد في العطف عند الاطلاق وقيل بل هذا الوزن فعال ليل
اللفظان الثلاث في قوله مع سكوت ثانيا في قوله في قوله مع
سكوت ثانيا في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
انتباه اللفظ والتأني في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
لغوية اذ حقيقة الكلمة واحدة واللفظ اطلاقا على الجموع تسمية الكل بالجزء
او استنارة بجامع سمة الاشارة حرف في قوله في قوله في قوله
توضيح في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
تقدير وجه حرف في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
انما اسم فعل عطف في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
لا دليل على ما قيل في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
وليس باللام في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
اللفظ في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
صلاحه في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
وكذلك اما قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
تستعمل على خمسة اوجه ولم يعد منها انما يكون في قوله في قوله في قوله
فكر في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
لما فتح بعد حقا فليجتماع في بعض النسخ بعد هذا او لما معني في
كروحي

عيل

تكون فيه بمنزلة الاوفاول يعني الا الاستفاد من ذكره في المعنى
وهو بمعنى قوله سابقا للاحسن ان نفسه معني الا ان تستفي
بها الكلام فالاحسن نسخة حذف الزيادة من مبتدئ خلافا لمن
ادريها وهو اسم الفعل من سماعه الفاعل لان حذف الفعل قالوا دليل
الحرف محتمل ان قلناه مجرد النسبة وحذف الهمزة او التثنية اما ان يكون
ما ذكره اسم المالح لا مستلحق فيه ولا يحتاج لدليل واما ان هذا الدليل
منافس فيه باننا لانسلم ان المعاني ثلاثة بل هناك معنى رابع هو حفظ
الفعل الموضوع له اسم الفعل عند الجور في الفعل الخالف رابعا
ولان اسم الاسم موضوع للذان كلف والمعاد اسم الماحد لث
ولان الحروف رابطة بين الحذف والذات بل يكون رابطة بين ذين
تحتوي في الدار على ما مر به بعضه وان امكن ان يقال وهذا ان
هناك من المتعلق واما اننا نقول من والكثرة ليست رابطة اسما لث
وسوف يعرف الاستفهام معروف الشاكيد والشيء والعرف واجها
الديا وفيها انفس في معروف الجور والظلم قال اسم ما قد على معنى
يحتمل ان الغير لما في نسبة على حد مطلق امره التثنية في معنى الاسم
لغلاط ينفسه على معنى بخلاف الحروف فاغيد على شرط مطلق ويجوز
او المعنى اي دل على معنى في نفسه اي ان مستقل بنفسه وبالمعنى
لا يوقف على شيء بخلاف معنى الحرف فان معناه نسبة تتوقف على الزيادة
كالابوة والبنوة وهذا في لفظ الابد او لفظ من مع انك لا تستفي
يتوقف على معنى او مبتدأ من قبل قالوا ان الاسم ان توقف
على امور كثيرة معلومة لكل احد فكلها مستقلة فلفظ الابد معناه
مطلق ابنة اسكي من شي ونش ما في لفظ احد من لفظ الابد
ضموم السيرة من خصوص البقرة فينتهي على امرين من
لا يعلم ان الابد تنزع باسم ما وان شجرة قتل المعنى انك لا تحيا
في ذاتك كان مستعلا وعبر عنه بالاسم كالبذر البذر هو الذي حقا

حلال

حالاتين امرين كان غير مستقل وعبر عنه بالحرف كسيرة من الاسم وهذا
كله بناء على قول الجمهور ان الحرف موضوع للزيادة من متحذف وكل
غيره ما في الابد لمطلق الحرف وبذلك لا يضرب بمناهة الحرف المعلق الحرف
المخصوص وقيل بان في وقال السعد الحرف مستقل مضاعف وان موضوع للامر
الكل للمعلق وعدم استغناء في الاستعمال من حيث انه لا يستعمل الا في
من لم يحكم بحديثه وايضا فقول علامان الحرفية ولا صلاح لا مناحه فيه
وذهب السيد الى ان الحرف لا معنى له اصلا فقلت له ان يقول ان انقلا
السيرة من البقرة في سيرة من البقرة ما هو من التاليف بانه لا معنى له
وجها لا معنى له انما ان الابد للعلوم مستفاد من يد والواحد وجها
للمعنى لما في هذه القام اشياء المحرور ذكرها في كتابنا لا ضرورة
غير معتقن ان اي باحد الازمنة بد حذلق فخط من ومساو وهاج
لان هذا قول غير معتقن الزمان لان نفس الزمان والاقتراان يقتضي
شيئا اخر يقتضيه وبهذه انما ان الاعمال الناقصة كما كان ليست لجزء
الزمن والاكانت اسما بل نكاحي الاحكام ايضا كنهان فقه كالكون
كذا او الامساك الا التام اعني مطلق الكون خاص وعندها مستها بالانامة
وهو المشتبه الفرق بينها وبين الحروف فنحن جعلنا المنطقية رابطة
قال السائل والمراد غير معتقن في الوضع الاول ولا يضرب افترا بالزوم
فدحا اسم الفاعل وقوله ان حقيقة في الحال لا من حيث وصفه
للزمن الحاد بل لان موضوعه لاذن وجوده ولا يكون الحرف حاد اصلا
حقيقة الا في الزمن الحاد بل هو للزوم لا الوضع كما او ضحى في الكتاب
للملوكية وخرج اعمال الانشاس النعم واعمال المقاربة فانها موضوع
بالوضع الاصل الذي هو معنى تجميع الافعال للزمن ويجوز ان قلت
احدا على انها لاذن الزمن الحاد قلت ليس المقصد من نزع الابد في الحال
بل المدح مطلقا من غير نظر لامن مخصوص ان قلت جيبه العلم
المستوفى من فعل كالحرف غير معتقن في الوضع الاصل قلت لما انتبت

الفعلية بالمرء كما تالم تكن بخلاف غونغ وعسي فانه ما يرفعان الفاعل فليكن
 نا الثاني ان قلت ج يخرج اسم الفعل فانه مترون بالزمن قلت فانه على
 هو حاصل ومنها المصدر ولو بداهة استعمل مصدر او مصدرين وانما استعمل
 مصدر واحد على زنة المصدر فليكن مصدر فو قال صوت قلت وهو الاسم
 في عليك معنى الزم فالله ان يترك معنى اسم الفعل عند الجمع واللفظ
 الفعل فلا زحمت معناه فهو من باب من حرق حرقه كل لفظ مسمو
 لفظا واما على من ذهب غير الجمع والفرق في العالمات الالهيّة وفي اللفظ
 سمة الشئ ميل لفظا للو في عين أصله وسم وقال البصري عن من السمو فاعلم
 سمو والفرق عليه كسميت واسامي وسمي ولو كانت كسمت وفي الفاعل وسمت
 واورام ووسم وادع القلب بعيد الذي يحد من الفاعل بيد اللفظ
 ما قلته في رتبة العمل ان العمل حقيقة في اللفظ الماحل بالمصدر
 لا المصدر في اي الابدان والفتاير وان كان لفظا فاقبل بمعنى فاس
 ينبغي ان يرفع السمي من الناس فاس معنى من متعدد واقر
 فليكن اللفظ كما قال اولاد في جيب فاس كفاض لان ليس معنى الناس
 وليلا يفتقني ان معنى من واحد فيضار ويما قد عده والناس يطلق
 على الجماعة القليلة والكثيرة فاعلم فالاسم ما يقبل اللفظ او الجمع
 المتأمله لان الاقسام قد تنفر لا ما نعت به الاثر عينا العمل فانه
 اجتمع فيه الال والاسماء وكذا الالف والند في لفظ الملازم وممكن العمل
 نحو المنطقة زيد فغير لا يفتقنه او استأجل ليعلم ما الاسم
 على البدل ولا ما نعت فليكن اسم الافعال لا الفعل واحد من معنى
 انما يقبل التثنية وبهذا انظر قول المصنف في باب الال استأجل فانه
 بياض بالثنوي فانه ينفر عنه في اسما الافعال ولعلم اي حال انفر
 فيه الاستأجل الفرض قوله ما يقبل الال اشارة اليه ان القلازم المتعلق
 الال المحلول بالاعمال والالزم عدم اسمية العمل فكذلك اسوقه فان قلت
 يلزم اسمية علي حرف لانهما قابلية العمل من نحو قلت من علي الدابة
 قلت

قلت بي حال كون لم عرف من التعمدية علي وجه الاستعلاء وهي اذ الال يقبل
 من انما انقلها اذا قلت علي فممكن بمعنى فوق او الال او رعلي الشئ
 باليت قوي ومثله في حذف الناي او التثنية قولهم يا اما الصبياني البحر
 واحلي فعل تعجب وهو من فظ الاسناد اليه او رعلي المصنف في باب الال
 تسع بالمعدي واجاب بحد فان واجاب غيره بان الفعل هتار وديب
 مدلول الشخص المستعمل وهو الحد فصار اسما غير له للمصدر بما عمل
 معاملة الاسماء فيه اشكال الخريف للدما عيني او ضمت في كتابة الال
 مع اشياء اخرى لوق في المثال نحو سمي بالاماره وهو ان غير من
 لحد ووقا اعم وسما على جنس ويكون شئ على مستقلة وقول اي الطبيب
 هذا حديث الحب في التثنية اي النسي فسمي امير من حيث قاب ورجح
 والفرز طاس بفتح الفاق ولم يهاو وقاله الكاظمي بالال الال على من الال
 المغارة تبسدي تمثل الدمن بها والفرز من راحة هلك لان بهلك به ورجح
 قول الفرزدق هو هاجم بن غالب التميمي البصري لقي الامام علي ولسا
 ورجي عنها وعن الحسن بن علي بن عمرو الفرزدق فوقع اليه من لفت
 به لان هاجم كان شبيها هاجم انظر الجدي والحيد شدة المقصومة
 وسبب استناد البيت انه كان جالسا مع جوير والاضطر عند عبد الملك
 ابن عروان فاني اعلم اني مت بي عذرة فقلت له عبد الملك هذا اقلان
 وقلان فانشا الاعراب يقول

فحيي الال ابا حذرة وارغم الغل يا احطل
 وعبر الفرزدق القس ودق حيا شيم الجند
 فقل الفرزدق

يا ارم الله انما انت حامل يا ذا القنا وقفا لروى والخط
 ما انت بالحق التزم في حكومة ولا الاصيل ولا يلازم والورد
 ان القصيدة البيت في ابيك ولا في عشر استمنهم ايها الخطل
 الاخيرة اشارة اليان جبر اصله اجبر بديل قوله من الدهر تنقل حركه

الياء الساكنة فاستغنى عن حركة الهمزة لانه لا يوجب نصب كيد
 اي ورفع خبره لانهما التثنية من بقايا الفعل لا من فعلهما صاعداً على الفعل
 ما قبلها الثانية الساكنة بعد الواو فتكون في رتبة وتكون الثانية
 الكلمة فاجيب بان المراد الثانية التي هي الثانية في الفعل وهو يجوز ج
 ليست ههنا قامة وعسست فتوت وبعيت فان ههنا ليست
 فاعمل المق والنزج والمدح والذم وافتك المراد الفاعل المصلا
 ولا يخفى ان الاسم الناسخ بطل عليه فاعلم ان هذا هو الذي هو خبر
 مفعول وهو عادل على طلب اقله عند انهم ان فعلهم ان الفعل
 تمام معناه حدث وحدث وان نسبة لانهم لا يقولون ان المراد هو طلب
 ذلك الحدث ان قلت بل يريدون قول المراد بالحدثية بالنسبة لفعل
 الامر هو الطلب بنفس قلت اما لا فاعلم ان الحدث عدل
 المادة والطلب في الامر انما يستفاد من حيثية ومقتضى وانما
 مراده الحدث المنسوب للفاعل واجب هو الطلب بل المطلوب كالضرب
 فان قلت قد قلت ان الامر يدل على النسبة فيقتضي ان لا ينشأ
 بنسبة قلت نعم كالمادة على ان ما في كلام بعض ما جعل ان اجاز
 لكن لا يقتضي المطابقة لم وقد اوضحنا في الايضاح ان مقتضى
 حقا لا زهره فيقتضي ان امره يدل على ان مقتضى يدل على نسبة
 للمخاطبة لا لا يخفى ان الطلب في الخارج والحق المطلوب انما يحصل
 في المستقبل بعد زمن التكليف ان الامر الحال نظر الاول ولا
 نظر الثاني ونعني احدهما اعتبار وجهه ولو قيل ان حاله حال
 والاستقبال معا فهو مقتضى انما اقل في الحال من ذلك في المستقبل
 ومن قال ان مقتضى الحال الذي المطلوب ففعلهم يحصل في المستقبل
 المتصل بالحال حاله ووجهه ان لا يدل على زمن احلا فاعلم ان
 على طلب الفعل والعقل نعم الزمان خارج لانه لا يمتنع العقل في ذلك
 ان الزمان يستفاد من حيثية ولا يلزم ان عقله ليعتبر حيثية الامر
 نقل

تدل على الزمان كما تدل حيثية الماضي على الزمان الماضي ومضارع اقول
 لمستأجرة الاسم في صياغة موبيا ونحو اسير السمع فلا تنكح وجب المشاورة
 الذي يرد عليه اعتبار انما هو مشهور ومعتبر ان يقال انما الاسم في الجملة
 الحال والاستقبال ولا يخفى ان ما سبق ان الاسم لا يقتضي زمانا ولا يمتنع
 سبق ان الامر يحصل في الحال والاستقبال واقتضاؤه عند اقول
 بحرف خبري وقوله مفعول مفعول حيثية التي اي انت وافتك وقوله حيث
 اي انت بالحقير يحصل جعلت في جملة ما فيكون في مقابلته قوله فلما انزلت
 كأداة النفس تزيه ولا يفتقر لاجتماع الالف المرافقة والعلى وفيه
 إشارة الى ان الالف المرافقة لها بعد التولية لا عند الالف وهو مشاهد
 الحنة المستأن من اي يستأجره والمجرب مجرب في الرحم مستقر
 فيه ومن كان عقله استقر في والاماني والمجرب واحدة والملة النعمة
 ان قلت حال في هذا البيت الامر النفس وهما في عقل امر مربي
 علي حذف النون لما هو قاعلة فعل الامر المسند للمخاطبة محلا
 له علي مضارع ولو قل ان هذا انما هو لامعنا مع لم واليا الا ان
 التي بين علي حذفها عند استاده للواحد وحذف هذا المقابلة
 ساكنة تنوع والمخاطبة كالمجرب وكذا تقول في تعالى وهما كفار رب
 امر وقول لتضار امر قامل وقوله هضم الاشياء في رتبة الحروف
 يتناوب حالي وتوليبي وقوله تعاليت اعتبار من والري متناوب والاف
 هو البهجة والحن والتخليل الساقط على الحال اما الموقر خاصة
 بالاسماء يعني ان كانت حركاتها اعرابا والاوجه في الثلاث نحو الامر
 والوجه ورنث فمكت على فتى وتقر ههنا المعنيين هم الشعرا
 المتأخرين كالاسلاميين وهو حيثية اسم المفعول الرباعي كالمولود
 من الورد ونحوهم والبيت لابي نواس هم النون وفيه الواو بلا حيز
 هو الحسن بن هاني البصري لقب بذلك لانه وايتن تنو سات
 علي عاتق اي تنو كذا اسير بالروم فسمع حاملة فتخرج حيثية فاستدرك

[illegible]

الملاحق

المعاني في الاول زير وفي الثاني الاب وكذا خرج جملة الصلة على التيقظ
ايوه فان القيد الاعتباري من علم قيام ابيه لا الاعتبار بان اياه قام
كما خرج جملة الشروط باعتبارها من جملة غير مفيدة وكذا اخرج
القسم بقي انه هل الكلام مجموع الشروط والجواب القسم وجوابه والكلام
انها هو الجواب والشروط انما ذكر للتبسيط والقسم للتاكيد اختار السيد
في القسم الثاني واشار ان جملة الشروط والجواب هي الكلام لان القافية
المقصودة وهي تغلق هذا المقعد الفاوة فخلصها وهل ينتظر تحذير
الفائدة ام لا اختار بعض المحققين ان الشروط انما هو ان يكون الشئ
تجديا والنافعة ولو كانت عاملة بهذا المطلب لوجود ضرورة لانهم القافية
وهي علم الطالب بان المنكلم عالم ايمنه بخلافها اذا كان الشئان حصول
القافية لكل احد كما هو قولنا لا نقف لانهم القافية في ان الطالب
يعلم ان المنكلم عالم وانما قوله ان كلام مطلق لان الحاجة انما يبيح ثبوت
عن اللغة فكل مركب واقع في اليب العربية في الدلالة على المعاني
كما يستدل بوجوه المرجوعين والشياخ وهو ايه هو كلام عدمه ولا ينظر
لمجرد المعنى ولا عدمه يطلق على ثلاثة امور رصدي رابع وهو
كل ما نطق به ولو لم يعد كزيد فحينئذ ان نطقت به كاذبا كالكلام
لغة وان رسمته فلا تخرج ليس قول ولا عقيدة والكلام لغة عبارة
عن القول او ما افاد وقوله نطق يستعمل الحقيقة والجاز والظن
انه في السعيد عن اللغة كالاشارة بخارج وعند الاستدلال انه مستعمل
بين النفس والفعل وعنه ايضا انه حقيقة في النفس عبارة في الفعل
وانثاني ما في النفس ظاهره انما هي للمعنى والظن ان اسم للفظ
النفس الذي يستغفره التقسود الاعلى المعنى واللفظ الاصغر
لا هو غياث المعنى التعليمي وقيل غويث بفتح غاء كان في راي
خطيل كغيره ان فيه وقيل لانه لسان من الخطيل والخطيل من الخطيل
وهو الامر العظيم لان عاداتهم بانواعها فيه احد اللسانين اي والشئ

به الكلام فانه المراد الازم الذي والاصل في الاستثنا ان يكون متصلا
 نصب بالتفسير واما ان تنضم امتلا والفتايب ح حقيقة
 ما اعتدوه من النعم فان افتدناه والاشياء التي تشمل اضرب قد جعلته
 ملحقا بضرب وهو مقارون والشم الثقت لذات الضرب فالحق انهما قتلان
 قصة انقضت وهي قصة القريظ وهذه قصة اصحاب اليرموك قالوا
 انه راجع لموضع يمين من الفرس لانهم يجلسون معهم على احوال
 يجلبه العامل اقول في جلبه تجوز ان يجلبه العرب عنه ولا
 مخصوصا رعا او نصبا ثم صار حقيقة صفة وعنده انتم ان لا مانع
 من انه ان يكون عدما للشيء في المضارع فان العرب قبل عهد
 الفرس ولا يحتاج الى التلخيص بالبين ثم قال الله سبحانه في الاثبات
 بالمضارع على اول احواله في اخر الاسم اقول هذا الذي يظن
 الاثبات السلوك فانه وصف في الاخر وهو انشا الله عن احوال العرب
 والخرجات فليست في العزب والحروف حقيقة الاخر حقيقة كالاسم
 الستة اصل كالمبين والحق لانهم في التثنية في حقيقة الاتعمال
 الاقوى انهما يجب ان لا يضاف الاسم الا بغير اصل الاخر الى الحاضر
 الذي للحرف الاخر واما الحروف فكانت في صفة فعلية حقيقة بالآخر
 فالخرى بعض واحد والنقح والاف والكسوة واصفة في
 اذا مدونة الصوقة فيها تمت وكلت نص على الذي في قليست قبل
 الحرف وهو ظاهر والامعة لانها في الفعل مثل ما يمكن في مثل حمل
 واحد بله ظن مع ان لا يكون قلن معه كان سلكا ولا
 يستدابة قلنا فاعمل بالسلوك في مثل لا تستدابة ان قلن
 قولهم في يوعده وقت الواو بين هذا وبينها الياء والكسوة
 بعارف ما قلته اذ مقتضاه ان يابن قلة ومن قلن
 شدة اللمسة بسوغتهم ثم ما في هذا الذي هو من الحروف بالخر
 الحروف في سلوك والاكات الحروف كسكانة حق من الحروف بالخر
 اصطلاح

اصطلاح والاف العرب لا يقوم بالعرب ثم قوله جلب العامل المراد ان حصول
 انما هو كسول العامل وليس بالانحراف ان يجد في العامل فيعلم ان عدم الانا
 نقول الفعل المضارع ليس له حاله وقت لا يمتد في نطاقه ثم فروع
 بالجر اللازم له فقلنا صاحب والجار ان قلت مثله الصواب اعتبار
 الابتداء قبل لان الابتداء حظه الاول لان علم احواله في حظه قبل
 فهو امر ان يصح وجوده على اول احواله فليعلم ان قوله ليس العامل
 حقيقة او اعتبارا فان الظاهر ان المشتق والحق على حده وقوله انهما
 على ما هو خصاه في كتابته الا ان حريته فاذا دخل عامل رجع اعتبار
 ذهاب ما كان وما في نظيره وقد شاع اسم المشتق لان المعنى اسما
 وما ضا لا اعرب اليه واعراب الجلب ليس له اعراضه وبيان ان يستحق
 الحمل اذا حمل فيه معنى بطلا او محقق في الكتابة المذكورة ايضا في قوله
 في حمله وفيه مضافا ولا يقيده المضارع بما هو من النونين المشهور
 في الظاهر ان المضارع ان يخرجه ما وحمل عليه نصب او جازم قيل
 ان في مثل جزم واما عند الشر فلا يقال ان في مثل رفع وذلك ان
 التحمل الما والين العامل الضرب والجزم وهو لا يختص بمضارع محض
 لانه عامل بصيغة متحركة في ما يثبت في غيره هذه المضارع
 واما الضرب في وقت وكل مضارع مجرد يقوم به فتحرر ويضرب
 غيره مجرد يقوم فانه امين مجرد فعل من كل الرافع المانع وهو قد
 النونين فلا حاشي لان يبين ما يثبت في حده لانه لا يكون الا في
 هذا الفعل وقد ضعه الهم الا ان يقال بيب ما يثبت في حده على تقدير
 خلق فعل من النونين لكن يقال هو مجرد معاني المشتقة النون
 واما ما قلته في كتابته الا ان حريته ان الجر ليس له في النون
 على العمل من الاخر ووديع المبني بالابتداء محلا الا ان يقال لا ابتداء
 قوة حيث استلزم جبر ان من حروف خلاف العبرة وان ابيت ما في قوله
 علمه فعل ان في محل رفع ومر على الظاهر بل يجب او حالي في المد

اي فليس القيد للاحتراز بل هو لبيان الواقع اي بالنظر للثقال كذا يقال
المديح يشتمل لجميع الافراد فكان الصواب على حذف قوله في اخر الكلام
فجوابه لا يحسم مادكا الاعتراض وقوله على قولهم ولا يصح ادخلنا في المدح
اي فالعبد كذا لاحتراز اول بيان الواقع ونفع الراء بجعلها اولاد والادلة
لا بالاشارة وهذا انما يكون في الاحتمال قلت بل قد جعله العامل
في الاول لفتح حيزه ان قلت كلامنا في الاسم والنوع المعترض في
حرف وجر في اسم وجر في فعل اقول ليس هذا الاسم السامع ولما
ما ذكره فكل مرتبة والاسم منقوض كجاءت في كتابه الازهرية
وهذه السبب اي في قوله فلو لا التفرع والربح الخوف والغيب
السبب القاطع ولا ينبغي ما في البيت من الحس قاشد في الخبر
يعني اختاره على حذو ويبيد هذا الصاحبان وهو قوله
الجهو وان كان الخبر على ما وجب حذو والا فان دل عليه دليل في
ذكره فحذو كما هو اذا معلوم ان التمدد بسبب السبب والوجه
ذكره وقال الجمهور لا يكون الا لو انما مطلقا ويجعلون الراسية لان
المشهد اعلى حذو الحرف المصدر والوجه حذو ويستثنى
من قوله انما لا ينصرف لخطا صرنا انما اذ اخرج او كان بالكان باقيا
على منع صرفه وهو قولهم في صرف مطلقا وشروطا في العتيق
في الاسم عدم معارض لشيء الفعل من ال والاضافة وقيل ان يقتض
الملك ان يخرج والاضافة في العتيق فان لا يضاف الا اذا قصد
تثنيه والتين ان قلت كيف هذا مع ان الاحاق في اليا ان قلت
هذه البس القصيدة الحاق بل بالمدح والخبر ومنه قوله في اوانه الذي
ان ينفعل ما شافا واما قيل ان على عادة العرب فلا يمد وت ما ذكرنا
اذ الزمان لا ياتي على عادة فاسفة المدة كراهه الذي
اي الحكم في مثل المقسم قد قامت الصلاة لمحقق النقص
للتحقيق اي قام الناس لها اي تمجوا في حيزه على وان قامت
ففسه

نفسه عن قرب مجازا وقد تحقق القرب ولذا يحسن وقوع الماضي
موقع الحال لانه اقرب من الحال ولو فسر هذا بان الحال الغيبة فافتر
لعلمنا بضمها واسد قبلها وحالا وقد قرب من حال المتكلم وايضا من
هذا الواجب بانهم والناس في مطلق الحال واحاد يفسر المحقق
بان مضي الحال الغيبة واستتار حاله بالظن لعامله فاذا قلت
لست زيد اقدس قد قرب من ماضيه بالنسبة لراية وقد قرب من الحال
بالنسبة له فكانه متاثر له في قوله ولذا لا يجوز ان يجب ان الراد لهما
لمطلق القرب والافتقار قامت ليس من قرب الماضي والذي حسن كون
حالا الاقرب للماضي فاعلم قد صدق اللزوم قلت اعترض هذا
في كتابه الازهرية بان التقليل الحزب الحال اذ لو صدق كثر اما كما لا يكون
والظاهر لا يرد لان هذا اقرب من علي ان قد للتحليل لا للتحقيق والاعتراف
وهكذا الكلا فقامت ترك يحتاج لغزبية لغيره الاحد معانيه نفس
لوقيل ان يصدق ملاحظ في القدر وقد تحقق اذ فعل التوهم الكاف
لهم والى التوقع فخلص ان الراد وقع الخطاب والادليل
على هذا ابل حتى زاعمون للائحة وما المباح من انه للتحقق كان يقول
هذا الامر الذي ينتظم قد تحقق ذكره ان يمد ان قد نافي للثبوت فيجب
المفتاخر في جوابها وحكي عنك في حيزه فترده بن ما لا ش
يان يتصحب في الاشارة كقول
سائر كذا عن لي يني غم والحق بل الجواز فاسرنا
فكره في المعنى قلت مع هذا الراد ان كان بن سيرة عسلا غير الذنب اما
ان كان مقام القرب تعميلى النسي خاصا بالظن فلا قول لما اويهم جمع
اي تحقق جمعية القارب ولا يلزم تحصيل الحاصل وان اردت ان يمد
جمع النسي وتوسعة المقام فعليك بكثرة الازمنة لانه لا واحد
لهم لفظا اعلم ان اسم الجمع قد يكون له واحد من لفظ كركب وركب
وتحجب ومذهب النسي اقرب بينهما اسما في كل واحد من ان الجمع الكلية

واسم الى كراويل حمل نصب جمع المونث على وجهه ليلاليز من منته على اسم
 جمع المذكور وهو جود تحسب فلا ينفق عن رتبته بل هو اسمها كما كان في السابق
 المعتدلة المضافة اقول الاول في تاجير المعتدلة عن المضافة للذكر الغافرة
 بعد الامتلاء مستدرك اضمحلتها بحروف الفلة الثلاثة ان تكون عند
 الامتلاء تاملا بمعنى صاحب المن ذوالثاني الذي مقام التعظيم والنفوذ
 ولون حيث التخوف وشدة العذاب نحو ظلي في ثلاث شعوب ومن
 لطايف التزويل التخيير صافي وذو النون انهم الايتام التي ليست
 القصد فيها معية بذلك على ان يعظمهم بحرفها على اما الاستعلا
 أي والعقبة على ان لثاد انها لا تستدرك بمنزلة لكن فلا تعلق بشي
 كما حققناه في كتابه الانجزي في قوله
 بكل تداوينا فارتبطت ملينا على ان قرب الدار من النقيض
 على ان قرب الدار السبب في دفع اذا كان من تواءم ليس بغيره
 احفظ ولا يغير من الابدان ما يتخلطون الاول بالثاني في التقرير
 والخمسة السابقة طرأ التكرار في هذه المصنفات المتكلم كانه
 لم يعد هذا شرط في ذي ان الشرط ما وجد واستفاده وهو
 لا يضاف للبا بحال انما يضاف للظاهر المناسب للشرط الذي هو
 واما قوله انما يغير الفصل من الناس فهو في شذاز
 ولم يشترط كونها مفردة مذكورة عاريا من النسب ينظر الى انها لا يضاف
 عليها الاسماء النسبة الا ان كانت كذلك اذ لا يربطها النسبة والى النطق
 وابوان بالحج لا يقال انه احد الاسماء النسبة بخلاف اب زيد تامل
 ان هذا في الاثنان باخي هذا لم يفتقر على اسم القشرة من لطايف
 التزويل لانه مقام تظلم خصصا وقد ذكر بعد ان لم يستمعوا قسعين
 فحيزوا في فحة واحدة بتلك اليد فبواحدة لا يحيزونهم بالبرية
 ويحيزون عال على حد ما فيها غيره وقدره وقراءة حرة تسالون
 به والارحام ببداهة فوق ايديهم كتابه عن ان عمه في الحقيقة

مع الصفو وتوكيد لقوله انما يبايعون الله وفيه تلج الى ان الفضل انما
 هو الله الذي بسطت اليه يدك لتفتلي ما انما بسطت يدي اليه لافلاك
 ان اخاف الله رب العالمين ان يريه ان توبوا بحج واسمك فتكون من
 اصحاب النار وذلك جزا الظالمين قوله ان اخاف الله رب العالمين
 استيناف بياني كانه قيل لا يستطيد لك انت وقوله ان يريه ان توبوا
 حب المعصية لا يجوز ويحجب بانه لو لم جازع عندهم حب المعصية لغير
 به كالدعاء على الامن حيث انها معصية هو او يقال هذا الكلام القصد
 منه مجرد تهمر افعم كانه يحول لا باليه هذا الذي فعله بل انا احب
 لانه ضررك وحدك وهذا لي وريعا كانه هذا احاملا للمعصية على الانفا
 تامل وهي والله على جواب الشرط المحذوف في الله عند اجتماع
 القسم والشرط بحذف المتاحز ويحجب المقدم لسبقه ولو كان جواب
 الشرط فهو غير صالح للشرطية فكان يفتقر الى العلق بقرينة الشرط
 وقدم المذكور عند القسم كل اسم قد يشمل المذهب كالدين الذي يكره
 وغيره المشرك كالمؤمنين الحاربي وباصرة وفيه واعلى ان هذين من
 المحققين لا متشككين حقيقة وفي كتابه الانجزي في المشي الى الم حسن
 محمد ومحمد ابنة واخوه صفة ثمانية ارجلان اي وقدم الوصف في الواقع
 لانه يحتفل الوصف بالمفردة لاحتمال تقدير المتعلق اسما وهو الاظهر لان الاصل
 في الصفة الافراد والمفرد ولو اختلفا لا مقدم على الجاه في النعت لما قلنا تعالي
 وقال رجل مؤمن من مال فرعون ليكن ايمانه وبلغته اذ في التامع الحاطب
 بطول عمره وقلبه بانه الذي دانته المشركان طرأ وقد كان له الزمان
 قاله عوف بن يحيى الخزاعي بعدد الذي العباس بن طاهر عن وقر في ان حين
 دخل فمس على فلم يمس ولم يمس عليه والشركان المبلغ بضم الجيم في قوله فتاوا منها
 وراوى الثامس من فتية الزعماء على حراما الذي يمس على هذه اطلاق
 الاصل السابق في رجل مؤمن من فرعون لان الطرف يحتمل الجملة في الخبر
 والذين منقول فان هو اما الرواية البصرية او العلمية التي عرفت

عز فان فتقدي لواح فقط فيها قلنا ناهية النمل عدت لانه لم يجرها
من الروية القلبية التي تنصب المصوبين لان هذه تنصب في الرية والادوية
ثم ظاهرا صارت ان اللذين مني لان كلامه هنا فيه لابي الحق فيه وهو على ان
سابقا لا ندل على ان يكون مويا وان جميع الوالوات حسنة للافتقار الى
بلمة الصلة وان اللذين مبي وفتح على صورة المشي في الاحوال انقلبت
فاعراب مجمل وهي جارية على سنة المنة اي جارية اظهر او الاظهر
جارية طايان لكن بالاجل واهلت كاهن الاثري واللام
لام لا بد ان قابضها وبين النافية طابن ما لله وتلك اللام اذا نقل
وعند صاحب الكوفيين ان اللام هذه تعني الاوان قبلها فافيه واستدلوا
عليها باللام لا تشابه قوله

اسمى امان ليل بعد حنة وما اياتك ان اعلاج سوزان
والاعلاج جمع على الكبرية كفار الجهم بلعارة رسمه المستوح
في لغة بياضه باللام واصد بني الحارث والفتاس ان يرمي النبي
البا واللام طانهم بعد بالجر وكافة ذلك السخاوة وجد خط الزمير
ما يتوهم في قوله ولكن هلست على الماعز بمخالد طاني مهاد الذي
غايته اها هو الشاهد والفقر للمجد وانت باعتبار انه منته وقيل
واها الربا واها واها هي المناو انما قلنا
باليت عنها هالنا وفاها بقتن برضي بمولاه
ان اباها طالاي اتم الغل في قدامة ان ان بعضهم انيسة جماعة ولكن
ابو حبيدة قال في المعنى استدلال المشيتوت بقوله
ويقول شيب قد علاك وقد كبرت فقلت انه
ودو باننا لا نسل ان الها السكت بل هي صير والخبر بعد عفاي ان كذلك
والحميد الاستدلال بكلامه بن الزبير فقلت ومنه على ان هذا البيت
للسكت استدلال البيت الاول احزها السكت لان قوله
بكر

بكر المعاول في الصوب يليني والومنه ويقن فذكر بكر التقيف ومراده
بالصبح شرب النر اول النهار فيما قيل ان سيبا عبد الله
ابن الزبير يوم الزاي فقال له فقال بن شريك وقيل عبد الله بن الزبير
بفتح الزاي فقال ان ناقتي تقبت فقال احبها قال واعطتها الطريق
فقال اسمها فقال الرجل ما جيتك حصة طبا وانما جيتك حصة
لعم الله فانه حلتني اليك فقال ان وراكم بالكون راي عدم استحقاق
فليست ان هذا فاسخة بالنيقال التقدير ان الله اعلمها وانما ملو
وراكم بالاذبح جزاء الاسم والخبر جازي جوابه وراركم
عطف على حنة وفي اي مع معناها الله وراكم واعترضه الاماميين
بان فم وماراد فم لا تتم في جوابه البعاد واليت بعد جوابي الاول
انما وقعت نظر الصورة الحزونة الشاف في استدلال جوابي اني حقت
ناقة حلتني الباع المستعلي الفارسي بان لم يتقدم ما يجاب منه
واحباب الشفقي على المعنى بان التنازع فيما بينهم واسرار الشفوي
تضمن استخبار بعضهم من بعض في جوابي للاستفسار والتحقق
قلت وهو بعيد فان كسر الشفوي فيما بينهم ليس الاستخبار
عن كونهم ساجدين ولا بل هو خبر موافا لغيره فقالوا اجبتنا
لعمري انما انما يستخرج من الاسرار والشفوي فيما بينهم
الا انية قال محبة الجواب قوله فاجمعوا اليكم اذوما قبله فقلت
الظن في المعنى هذا الشخص بان محبة ان معنى نعم شافني فناء بعضهم
ومعهم الدعا من بيان س والمزيد على كل الفصحى لان
لام لا بد ان تدخل على خبر المبتدأ اي لان اما المصدر فلا تدخل
على المبتدأ انفسه فمترجلة مع ان قد دخل على خبرها الراسة افتتح
الكلام على كين واجبك بان اللام هنا وانيرة وهي لا تستغف
الهداية ورويان زيادة تخاصصة بالشعر لعل
حروا الى فقالوا اين سيدكم فقالوا من سيلوا اسير لمهودا وقيل

بخلت مع ان الذي يعينني في تشبيهها بالموحدة لتطابقها وادوات ما بعد الفتح
 في قوله ورج التقي الغير وان رتبة التشبيه بالثاني في قوله ما ان التقي
 وحذف البتة او هو عارده في المعنى بان الالم للتاكيد والحذف يتاقيه
 لان الثاني يد في مقام البسط والحذف في مقام الاختصار قال المحقق
 الدمايني وهذا امر قد قدس سال من التحليل كيف ينطق بالتاكيد
 من نحو مرة يزيد وحياتي اخوه انفسها فقال انه يتبع بتقدير بها
 صاحبها انفسها وينصب بتقدير اقصد ها هو هو من بين الثانيه
 والحذف لم يبق ثم يحذف على هذا ان يقدر الاعراب على كيف
 هذا كالفق او انه قد رجح التشبيه في الاعراب وان الترخيصة
 لعلها ثابتة في هذه الاشياء اسم ثلاثي اي لان في الذي كونه اخرى كان
 حال التشبيه في هذا كذلك فكيف يترون الفهم في هذه الاشياء
 اللحن من اسند المنكرات سنة جاوه لنظائر وفي الحقيقة الثاني
 والرابع كالدليل الاول فالرابع دليل اقوى كقولنا استعاره من
 الي انكار ادلى المنكران والثاني دليل بلون اللحن في القرآن من السند
 عند الكلام على الخ بعد ذلك ويظهر انما عشرة قالوا عشرة هنا
 لا محل لمن الاعراب الا عشرة النون في اثنان قلت وكانهم جعلوا على
 غلام زيد لانه ليس القصد هنا من الاضافة ان ليس القصد بل هو
 مشعوبين للفتنة بل مجموع المشرق والاشبهه من ثم يتبع في النون
 حذف التشبيه الاضافة لا الاضافة ليس اختصارا للمعاني
 اللذين من مادة التثنية في واحد وواحد وذلك على ان الاصل
 شهادة بغير شهادة اثنين اول او الاصل دوة شهادة بغير اثنان
 وكان الشئ راكبا ان الاصل اثنان الاول على حاله ويوجد ما خالفه
 او مشبهما في معنى على قول الجمهور ان الاصل اثنان على معناه الحقيقي
 وان من التشبيه بالثاني في الاداء هو اهل هذا الغرض وقال العلامة التفتازاني
 انه استقارة والبيان في الجمع بين الطرفين لان الاسد مستقار لا محصور

زيد

زيد بل أطلق القول الشئ على زيد فلي كلامه ومن القسم الاول
 والمراد بالشئ عين زيد ومعنى قوله مبتدأ عين الخبر انه نفسه
 بحسب المراد ضرورة الاخبار بان احدها هو الآخر فلا ينفك اختلافهما
 من وما وانه لا يستفاد ان هذا عين هذا امنا انهما على كنه تركب
 الاخبار والالام حمل الشئ على نفسه وهو لا ينفك عن اولوا الهم
 وشعري الثاني في نحو انما والهم وشعري شعري بالرجل المشهور
 بالوصاف الجليل والنظم المعروف بالبلغة واختلاف المهورم بالبحر
 من الجمل انما ينع منه الشبان الكلي هذا اختصار المقام وقد وقع لنا
 فيه كلام مع خير واحتم ان اسعد استدلاله ان لا اساسا لها
 على حقيقتها كما قالوا الكائن جامدا فلا يتعلق به الجار والمجرور في قوله
 اسعد علي وفي المروية تعاقب وقوله والظهر اعزيت عليه واحتم
 عنه بانه يتعلق بالشئ عتو الكا المستغنيين من اسعد واقرت
 على حيث انها يد لان علي حذرها اي اسد يحترق على واقرت يتوحد
 عليها في معنى التشبيه اي شبيه علي اي بالنسبة ولكن الثاني لان
 الحث انه بعيد وغاية اعادة ذلك التوكيد اي في هذا الشئ ولان
 الاول فلا يجوز ان لا يحتاج الفعل التوكيد لتفاعل اقوى
 وللاعادة هنا فائدة هي انه لا فرق بين الواحد والاثنين فضاوان كان الواحد
 يفهم من فكر ضمير الاثنين قبل بالاولي واسايتي اما الثاني فلان
 لغة الكوفي البراعية حتمية ومع ذلك فعلامة التشبيه انما تقع لو كان
 الفاعل متخيلا وما هو الاول وهو واحد من الايجاسماع لامة
 التثنية له واما الاول فلان البدل هو المقصود بالحكم كونه على الاول
 اما ان اكيدل الاضرب والنسيان والغلو كرايت زيد الغرس والاشغال
 كنعني زيد علمه واما بالكلية والجزئية نحو اكلت الرغيف فلهذا

لما قال بعد ولو كان علي وزنه يستقر جات اذ يصران الي غيره ذلك
 اقل به الفاشي اختاره علي اسعد ليشمل الفرق العلامة على لغة
 اكلوي البراعية تقع بين حجة النوبة وهو منسوب اليه وهو قيل
 هو كما تنفذ على لاما يتامع من علم حركة الناسبة في غير حجة
 تلك الحركات فهو وسكون مقدر والنون حثيق عند الجار ولا به علي
 مذهب الجهور انان لغزو لقول ايماء اعراب لفظا من منه عول
 بل يستعمل ان يفصل وظن ان النون اعراب الاصل انما يكون عند
 الاستناد للمعبر المجرى للفعل ونقطة ولم ومن ذلك
 الايام انما التحو لا زالت حرجا تقاير ومنه عول السائل
 اري عندي مولا قد جعلت لثابتين عامل واعاير عامل
 وزاد اربابا من ذ الفاعل منهم هو الشارح الاعاير
 فقل لي فذلك المتعدي ما هو ولا يشرط ان يكون اصل

جواب عن السؤال

يحمد المجد وقولي ومجدي صلاة وسليم لخير الاماثل
 نوح حسن افعال لها النور ومجولها اذ اضهر لفاعل
 فذاك جوابا ذلك العلم الذي وزد في حاله عن فعل المفاعل
 والحذف بالاضراوي يقال هذا اذا اراد الحذف بين اول
 الكلمة واخرها وليس كلاما فيه وكأنه فحذف الس في اي اول لثقت
 الي ان هذه كلمة وهذه حيز كلمة بل ولو قطعنا الزن لخرجت هذه اللفظة
 اخر وهو محل التفسير الثالث ان الاولى لا تدل على معنى فلهذا
 من اول لم كون الاول حيز كلمة والثانية كلمة وهو كالمستقلة
 ومواده انه لا يعد جزاء ما قبله بان يكون ذلك الكلمة مستقلة ولا
 يوصف بان اخره مطلقا لزم وليس حله بالكلمة ما يستعمل تقا
 واللفظة ومع المعنى مفرد لا يتقايها فيه واقادة التمكن في ليس
 لانه موضوع له كزبد اللذان المعروفة كما لا يخفى على ذي عسكة

لما يتقوى ان الحذف في بعضون اللام لان الضمير يتقوى ذلك في يرمون
 ويحشون والاصل يرمون ويحشون والحذف للسالكين بعد النقل
 في الاول حال الغلب في الثاني والحذف اذا دخل على الجازم الاستفارة
 لما سبق من انه مستند لضمير الجم لا او النوبة ونحوه من يتيق
 ويصير واول الناة الياء جزم بصير قارة قبل قال الفارس هو من الفلن
 علي المعنى الذي يقال لم في غير الزان العطف علي النون فمن موصولة
 فليذ التين ياتي في جزم يصير علي معنى من لانها مع كونها موصولة
 ضمنت معنى الشرط فلو عطف علي يتيق لانه في المعنى مجزوم وقيل
 بل وصل به في الوقت لراة نافع ونجاء ومجالي يسكون يا محبك
 وصل الي اسكن لوق الي الحركات كطوبه فاعني يا مكرم ويشرم يسكون
 راجعا فقلت لكن يفرق بان الضمير لانه انما يستند اليه فاعلم فكلما
 كلمة وقيل من شرطية وهذا الي استيعاب ولام الفعل حذف الجازم
 اذ هي لام الفعل والكتفي محذوف الحركة المقعدة والضمير ان ياتيان في قوله
 ونفوه في شجرة عيشة حية كان لم تروى قبلي اسير اعاني

وقول

الياميتك والاشيا تني بما لاقت لبون بني راي
 وقول هي زيان تني تني مناهي زيان لم تني او لم تني
 وتريد منه باحقا ان المزمور واما سقروك فلا تنسي فلا نافية
 لاناهية اللام لام الامر لكنها مستقلة عن نافي التهديد قوسما
 اي احل ناديه في محار بالحذف او اطلق الحذف علي الحال او انجاز
 عطف في النسبة الايقاعية والحال محل الملون وهو المجلس
 وسبقه مقصودا العقر في القفة الحبس ومنه حور مقصودا في المنام
 اي محبوبا علي ارجوا من لا يبعث بهم يد لا حبس عن المدح من
 ظنوا الاعراب ويبيح مقصودا لنفسه ظهور بعض الحركات
 والقمة والعقر في نحو يتيق في تقدير الحركات في الفعل المقترع من

تسمو عليه يظهر ان الجازم حذف الحركة المتقدمة وكان حرف العلة محذوف
عند الجازم الابد وعن بن السراج وعن تبعه ان لا تقدر حركة لان الابد
في الفعل خلاف الاصل فلا حاجة لتقديره وعليه فالجازم حذف نفس
الحرف لان الجازم محذوف وكذا في الشيء كشيء او ما حصة العالم
في شيء هذا المخت لاها السمة المناسبة وقوله انها ذهبت وانت
كسرة اخرى لا موجب له فان الياء تكتب في موضع ان مستثنى
من قولنا تقدر فيه الحركة الثلاثة اذ لا حركة في افعالها وليس ينبغي
من الحروف والهمزة في جملتها في ابدية افعالهم كسروا قتل
البا وليس بعدهم ان مستثنى من كسروا قتل الياء في ثانيا
اول الكلام الذي يعيد ان مستثنى من تقدير الحركة خلافا لما
العالم في ثمة ان كانت عند الجمع حالة الرفع وذهب ابو حسان الي
ان الواو موجودة غاية الامر انها تغيرة لصورة الياء والمعتد
مالا وجوده وهو وجهه والزاهر القول ببقاء حرف الرفع مع
عائل النصب متغيرا مودود ببقاها عمل الرفع هنا وانما
جا القلب لعلم تصريعية وذهاب هنا كذا فيذهب معه حرف
بالكلية وذهب الامام الهروي بن الحاجب الي ان الواو معتد
للتثنية في علم بان الحركة في الشيء قبل قلب الهمزة فاعتقد
للتثنية واسلم في اوفق وفي الامامون ما يدل لها واعتكروا بالتقدير
نظرا للحالة الزائدة فليكن مسلم كذا لانه اذا ما دامت الياء الاولى
تقدر الواو واقول يجب باننا ننظر الي الحركة التي هي من جنسها لكن
المانع من حركة الشيء كون الالف لا تقبل الحركة وهو هو في
لازم فظهر ان الواو معتد واما المانع من ظهور الواو في مسلي
تحقق الياء هو ليس بل انهم لم يزدوا فتا في الواو وبقائه سلا
الانه لا تقبل فاما المانع من التقبل وهذا الاعتراض عليه وقولي لا ينفي ما
لان بابا المنقوش في العلم ان هذا الذي ذكره اعتاد في علمه بعد كس
ما قيل

ما قيل الياء لا يزد وجهه عن تقدير الاعراب وكان رأي ان مستثنى من تقدير
الحركات لمحرك المناسبة وهو ظم اذ المقصود مع الياء بقدر للتقدير كالحرف
بدون ياء او ما المنقوش في تقدير المانع السكون المانع للافعال والحرف
الثلاثة ولا ينبغي ان يقال المانع استفعال الحرف بالسكون لان السكون
عدم الحركة وانما يشغل الوجود في تحديد الشيء في القول البدل
اعلى الاقبال ولا معنى لتوهمه حقيقة الشيء والحسرة فاعلم
الياء التثنية وحسرة ويشري محو لا تحذف اي ان يشري ويشري وليس
حشة او ان المبادي محذوف اي ياءه لا مطلقا وانما ياء في محاذي
شبهه اليسري والحسرة يشري من مبادي فتكمل الواو الياء في محاذي
الياء وفي اخرى محو الياء بالاضافة فيقول الشوق حرارة الشوق
في قولنا بالمشاهدة وهو الم والتشوق لانه وهو اعتد القول بحسن
المحبوب وتعلقه وهو يحصل مع المشاهدة حسنا او ذهنا وينفع
الفرق والمسطور البيت حذف نصفه والمزول حذف ثلثه استيعاب
للصغير والثاني استنده وقوله لكن قد استعرا في بيتي اركان
الحكمة علي اثباتها في قولنا ياء كذا في حذف الواو لانه في الشا
ولم تحذف في الاول لانه ليس شيئا ضمنه تدل عليه ما ولم تحذف الالف
في لا تتعان لان القوة كسرية معها التشبيه ما الي المشي في الوقوع
بعد الف فلو حذف الالف جمعت التو الى الف في التشبيه بالمشي
الي الواحد علي ان كذا السالكين مفتحة اذا كان الاول معدلا لجزء حركة
تجاسسه والثاني موزع نحو ولا الضالين تأمل واعاين في المضارع اذا
انقلبت به بوزن التوكيد لبعده من الاسم لان توكيد التوكيد لا يوجب
الاسماء ويستند اقليل احمر والشهودا ومن لا يعرف في التثنية
الواثني اللام حسدا او فسادا والعاذلة اللام شفقة قلة
ويقوي بخطاب العاذا لا يتوهم كحذف في التثنية وقولي يجمع بضم
اوله وقاف من الابقا او يغني مجر والخيال الميكون او انصر

يعني من استحق العاشقين ولم يفسد من عنده ضرورة سباقا عشاقية
 من تاريخ وورقة فاضله وهو القوسون عاريا كما مضى ولم يصبه من الظلا
 والعين الحداد به كشفا مشرقا راقا الحداد اذا انقضا انه متعلق
 باستقرار اي خلاق بيت بيت فانه ليس طرفا ولا ليليل المكان الا انها
 لكن يحفل ان يبين بين نفسه حال اصبحتا ويل متوسطا تعامل
 الاعراب والبناء على الفتح الاعراب على الاصل والبناء للنسب الاقضا
 اي للولاء لكن لما كان الاختيار ايا كان الناجا من الاول والبناء على
 فعلها يعني اي فالاستقرار على البناء للناسبة والاختلاف بين البناء
 الصلي كما مثل والدار من وجه المصارع المتصل بينون النسوة كولو
 الاجنوز منهن فلي على حيا حيث يستقيم كل علم
 على الصبا لكسر الصادر اذ هو هو النفس او خدنا لتتبعه
 والمناقب والوازع الثاني فقول لم اقف والتعب مانع من وسام
 الهوى لانه ليامن ليعمل العشر وعيلا اي الخليل الشيب في شعره
 قال ما هذا يارب قال يا ابراهيم فقال له من في كالا فيوم
 مضى الي ينعظ ظاهره ان الاضائة لنفس ينعظ وقيل به عيان
 ينعظ اسم ابيد منه جزع معناه المستعجل وهو الخلق فقط
 وقيل به ايض في تنمى بالمعدي والمشيور في الثاني اضمادات
 وفي الاول ان المضاعف تكون الاشارة ليست لليوم اي للذي
 وفي من عيسى من القول ويوم متعلق بكونه وفرض قلت
 او الاشارة لليوم وهو مقبول لحدوثه في انظر هذا اليوم
 فالطرف يدل من اسم الاشارة او التقدير قلت هذا اليوم ينعظ
 لخطا باليسر عليه السلام وهو واحد قد ذكرنا في كمال
 انه قواج له بان كان اولي عينه لا يبرق فانه في اول الاستفحة
 عليه كانه يقول حيث كان التماسل على ان لا تعلق بنفسك يا اول
 التذكور بل مثل وسليم يقصير لصلية الفة لا لا تتغير الفة

هذا البيت
 من كتاب
 الفهرست
 في تاريخ
 الفقه
 في تاريخ
 الفقه

لحي

ليني ايم لمز عيني واما السابق في الولاء وخرج بالمهم المختص
 الدال على عينين فلا يبين والفرق ان المهم له شدة متعلق بها بعد
 لان معناه اعانهم به من اجل ان ينسب منه البناء ويبنى على
 الفتح لا بهامه هذه العلة اعانهم مطلق البناء واما الفتح فللمتعلق
 اثره على الاستماع للكسرتين بعده والموت استثنائي بيان
 معتز بن بالواو على حد وما استغفار ابراهيم كانه قتل لم يشرت
 حد الموت في شأنها فاجاب بان ذلك لان الموت دونها اي اقل حصية
 من هتكها وبالفتح على البناء اقول يحفل انه حال من ضمير حق
 لان معني حقا ثابت ابراهيم كسره لان كسره اعانهم في العمل
 اما انما كسره من لاضاوه على الفتح تحصيل لقتل التركيبة اولي
 من حمل على غيره في البناء على ما ينسب به وذلك في الثاني من نحو
 لاجل طريق مراده بالثاني الصفة اذا كانت للفتح خرجت الناهية
 استقرا الجسد اي ايضا على ان التركة في سياق الفتح في شدة
 تم ظهورها لم تقتصر من الاستقرا في او تبنى على الفتح فتكون للوم
 فضلة قوله لا ينفك لشي الوحدة معناه التي تحفلها امر جوهام قيل
 وجه البناء انه توكب مع لا تركيب خمسة عشر واستخير يا هذا
 ليس من شدة الخوف وقيل لشيعة معني الخوف وهو من الاستقرا في
 وفيه ان التفتن ان يستعمل الاسم في جميع الحروف كما استعملت
 الشرا في ما لم ينعظ من ذلك قال هو عربي حذوقه التوبين تحقيرا
 تقرا اي تقبر واللاعبة تتنعة التي هو الموالف المولود
 واراد جمع واراد الموت الموت وهذا مما يتوزع الفروق اي تلك
 مسترد الموت وتلحقه للشيب بفتح الشين او بكسرها جمع
 امشيب كايض ويبين على مراعاة حمل الام اسم ما هذا عند
 من يجمع عند الكوفيين على حمل قبل دخول الهمزة لا يستعملون
 في النعتية وجود الفتحة في الحاصر به الحصر في اقسام العطف من كتاب

المعري وثناؤه قولك لا خمسة عشو فزيد انك تقول في الاعراب
لانا فبه الجنس وجعل تلويف المجرع اسمها يعني معيها على الفتح وقول
بعثهم واقول لو قيل بان هذا امثلا لعل على حرف الباء العارضة
لوجوب تشبيهها في ذلك بالاعراب لعل كما قيل في يأس العالم هذا
وحكمه في كان من بن جن من مشعر الباطنية يبرياعه ويجمعها
وكانت هي واهل بيوتهم على احوالهم يعني جنسهم فانتبه بقول
يا جنس ابري ولسنت بصادي واخره بيفعله الذي لا

الي ان قال

واذا تكون كونه متادعيها والجناس ليس بهي جنس
هذا وحكمه لصغار بعينه لا ان في انك لا اول اب
عجبا لك فحسبنا وقاصدي فيك على تلك العريضة اعجب
والجس تروا قلوبهم بيد الله في كفاك لا متب في اللغة
يقم الخاء الموحدة قال تعالى ولا تحلوا للشركاء ما اتوا به من الحرام
قال ماري خلت من حيث ينبغي لها فحلت فلي عينية في كفاك
واما بالكر فثبت معلوم يقول انتسج النساك في حق اصل ذوا
نسب ولا ذومرقة وهو كذلك

انما جعل الدنيا واحدا معنا لا يمول في الدنيا على رجل
وزهد في في الناس رقيهم وولود اعتكروا منها على كل
فلم ترق في الايام خلاش في مبادي الاساس في الحواشي
العمل الخلق بوجه انما في التشبيه هو الاسوان لا في وجهي
الصوت فيه لكان كذا قالوا ولا يغال في تعجب لا يتكلم على كفاك
معني حرفي العطف كمنسقة في الانقول العطف هو جمع في عشر
مخلافه من علمها على ان لو سلم ان من ينما على العمل في كفاك
معني حرفي ان يستعمل الاسم في حقيق في كفاك التشبيه والاستدلال
على التوحيد والبر والعدا على السمع في كفاك كان نحو المتفهمين
حاليا

عالمها واكثر فتعجب الذي رضي الله عنه والمعري يعجب من معرف
اجرا المعري يعجبك وقيل انك تعلم ان ورنه فبالفعل في كفاك
معدول او غير معدول والمعدول سنة انواع كماله منسقة على الكر
الاول على المونث كذا ام الثاني اسم فعل الامر كماله الثالث المتصير
نحو جاد الرابع الحال نحو والويل بعد واني المعيد بداد اديا في كفاك
الخامس صفة جارية نحو في الاعلام في اسمها المعادون موصوف نحو
حلاق المنية لا ينها الفقة من ميلة السادس صفة ملازمة للمند نحو
يا فاساق ولم يستوف في المصروك ما معدولت عن فعل الامر وقيل ان
المصدر اي مراد به الامر نحو فند لا في كفاك الما واصل الباء الاسم
الاسر لتشبيهه بالمرفق في كفاك عاملا لا معي ولا ان العجب انه لا محل
لعمد الاعراب وقيل في محل نصب وقيل رفع لقناعا مرفوعا
عن العجب وحمل عليه الباء في التشبيه ورنه وعدلا ونحو في كفاك اسم
الفعل غير منون مرفوع فاعلم مشهور وكذلك الباء لا يمس عمل
الاي معين وقال الربيع علة بنا حذا مرفوعة معناها التائب لانه
موت بلا فاعلمت يروا عراب زينب وقال المير في كفاك العمل
وايسر بعد معني المرق الا البنا والاول في كفاك وهو قول الجمهور واذا
سميت بنوع من هذه الانواع المودون مونا في كفاك واذا سميت
به معك من مرفوعة لا معدول وهو على وجه مرفوع نظر الي ان الثاني
نقوسه وعيود المودول معدول مرفوع في كفاك واحد السحاب وفهان
وجياد فان سبب موت من معني الامر اي لفعل الامر في كفاك
المشهور ومن ان اسم الفعل معدول في كفاك الفعل اوله طلب بنا على ان
معدول معناها من كل فعل ثلاثي تام ولا مداهم ان يكون مرفوعا
فلا يقال انما من معني ولا يدان يكون تام التمرق ولا يبي من مداهم
ويذكر ان في الامر مرفوعا لا تام ولا مشهور وكذلك امر عند مع
العبس وواظم من الشجيت قال فان اريد باسم يوم في كفاك الكلام

في امس اذ لم يستعمل ظرفا والاخر مبيني انما اخذوا عكفت اسس وعلت
 بنا يدانه تفنن معني حرف التزيين حيث اراد يديهم معني في تخيلها
 ووبار عطاها في الاحوال الثلاثة وولده يمين على اتمم بها الطغاة
 بليلة باليمن ومن جزعها بغير تفتين اي جزعها كان عند دم المؤمنين
 السيدة عابينة رضي الله عنها في قصة الاكل وروايتها الطغاة
 جمع فلتر تخريف ثم وجهه هذا ان نفعا يتشوقون للاسلام لانها الفتى واللا
 تمنح الاما لتمام تكن مكسوة قبل سرونها وصلوا للاسلام واظهروا طاعتهم
 في التثنية مع فعل ومطالعان الصرف للمسلمة والعدل وقال البرد للعلية
 والثانية المعنى كزبيب قال الاسود في القاموس هو اولى ابي لان
 العدل هذا اقترب بري فلا يعمل البرد على اتمن غيره وفي امس
 في الجرو والنصب اي لانها فارض عنه على البناء التي تفسلها بها الحجاز
 وعلت تمنع الصرف عطف الذي تنسك به الاقل من عقيم وهو شدة العلية
 لانه اراد يديهم معني والعدل من الاس فاعمل العربي وفيه الاعراب
 والمنه من الصرف لكونه اشرف من البناء الاسترق وهو الرجع لكونه
 اعتم بالرجال ان عن ياس ونناس التي تفتت امس
 ثم جبر البناء على طاعة المهاجرين اليها فيمن ان قلت لم لا تقول ان في امس
 وزن الفعل لان اوله في زيادة قد دل على معني في الفعل وهي التفرع لها
 هو مؤخر في حمل قلت الفرض هنا الصلية لان امس يؤيد فعل في
 في الكلمة وكما في كتابه لانه في هذه الكلام مع الجليل لمعدن شملت
 هي الدنيا فمن قصيدة لابي الفرج الشاوي يترى في الدعوى
 وطلان كلام الشرا في الموت وذا فخرهم من قال
 قد قلت اسعدوا الحياة واطنوها في الموت الفاضلة لا تعرف
 منها قايه بل قايه وقران كلامها شرا لا يفتن
 الدنيا في الدار وحقك يد فتنه كسر اوجي حلقها لان من الدنيا
 والجن وقيل كل الخلق فان من الجاهل والدار من قال بن حوالا واولي
 لكن

لكن يراد في ما قبل الساعة ويطلق على كل حين مجاز وتعلق على خصي
 التقعر فاشيا وخذ ارجز ان تاكلد شبيه حالها في سلبها اجل طعنا
 حال من يقول ذلك طاعا قال بعضهم
 فيه المستلكن وهذا الاسا امس على اسانه واذا الحسن فدم عليه من ساعته
 والبطلن الاخذ الشوق عند الغضب والقنك الاحتبة بقوة والتسبع
 تحريك الشفتين بلا صوت ويد فتنه كان يقول قد قراد هت
 ما يناله من السرور واطلق عليه الايتسام الذي هو اقل الضحاحي
 اشتارة لعلته باعتبار ما يعقده وفي القصة بركة براعة الستة بالار
 والعليا قايين مع خلو ومثلي لمناسبة الافا اي واما الكسر
 فعلى اصل التعلق من النفا الساكنين وان اردت توجيه كونه الاصل
 فقلبك بكتابة الازهرية اطوف اخو ابي مليكة يدعي بالمطوية
 لقمه وقرب من الارض جاحلي اسلامي فينتهي بنسبه اليه بعد فتنه
 قالدن قتيبة لاراء اسلا الابد وغاه النبي صلى الله عليه وسلم كان
 شبيهه عند اخفايين المراد ينمي لكل قبيلة اذا غضب على الاخر اي
 ورايد القليلة المرأة القاعية في البيت ويجوز فتناسا هو
 المشهور وخرم بعضهم على الشجاع مطلقا ثلاثا اي على ثلاثة
 اعرافا لان اصول ثلاثة ولو مزيد افر من السماع والادمن
 ادرك لالها لاسم فعل معني ثم وارتفع فالق لا ترفع بل دم
 مطروحا على الارض فقلت لانا السامري لما صر ما لم يصر وابه
 وراي جبريل عليه السلام حين ارسل موسى قال في نفسه هذا اليسول
 روحاني محمد فكيفس حوالا في رسم الروحانية تنبأ الكسب الروحية
 فتشاعته الحياة فقد من فتنه من القرآن الذي مسته فرس الرضا
 فتنه حافي العلى التي حلقها بعد ان اذابها وصنع منها حبالا صلبة
 حنار وقصوت وقال لعمري الاله فقال لم موسى عليه السلام اذهب
 فان لك من الاما سولة تغشك في الحياة في الدنيا ان لا يعسلك احد

الاخذتك واخذت الحي فتجنت بك الناس وتضيق طريق القول على اقل
 جنتك الاساس اي لاقتنى ذلك مع ذلك هو عدي في الاخرة لا تقتدر على
 اخلاصه بل العزاز بل نايه رعا وعلم الزمخشري حاشا له انما قيل
 هذا الكلام منقول عن ابي اسام فلما عاهد الله القتل فتوى له لانه
 عن يمينه كما قال الزمخشري والجور في فتوى ان ليس هو اسم فعل بل هو علم
 للمصدر كما دعي له في المسبق كما ان قتالهم على المودة للفتنة
 هي تروجة مسلمة الكذب وما نسب في العلم كما ان عليه بعد هذا
 اذا قالت حد ام فقال جبريل بن مذهب وحده ام امرائه والذين
 لم اسمع به مع شبهة البيت اعلم ان ذلك في السبق هو الذي يكون
 انه بالمصلحة من الخدم وهو العاقل والسرعة في تروية اقله
 الفزعة وسفاريه لحي ما زينت مالك والايهم تصغير الادبهم
 وهو الاسود فيقولون تصغيره المستبصر يطلب لما يتال استخرا
 فلانا فاجاز في اذا طلب منه السبق فكن والمورد عن وعمره
 وواو مستندة اذا منعه السبق وهو اسم متحول بل الواو هاء
 في اي هذا القابل ان الاعتي اما جازي او مجي من اعلم او من
 اكثر وايا كان لا يجوز له الجمع السماعي هو سماعه بكسر هاء
 الشلاخ والاصل في ايجاز الخذف ويجاز حيث اوقع ما يوقع
 على الزرع على نفس الارض في استيعاب اي قتل من اصله
 لم يلبث تفسير المثلث اي لم يلبث الاستيعاب قد حذف
 مضان مما زرع قد قول فعملنا زرعنا حصيد او زرع من قول
 كان لم يزرعها والمما انه من المضاف اليه زرع فهو عين المستر
 في نقن غايه الامر لا قدم زرع نحو الاستعداد اليه واسم كان
 هو ضمير الشأن المحذوف ووجه زرعها لم يزرع خبز كامل
 وهو موقوف اسم المنقول وذلك ان الاصل كان زرع المحذوف الى الفم
 كان الاولي ان ينيب علي ان البيه علي كسر او نايه لا ينيب والا
 فقط

فقط ما سبق له اول البنان الانواع تسعة فيبقى مع انه يترك البيه
 على الكسر ونايه هذا سبوا لفظ الامع في قيل الفرق بين
 نية اللغاة وبين المعنى ان نية اللغاة يكون المضاف اليه وان
 لزم حصوله غير معهود واشتهر اي فتعلمهم معنى المضاف
 اليه اما المراد معناه التضمين اي جز معناه اذ غام معناه فان
 ثبت لها الصاقه فارادنا الجزء القاداة وان الصاقه لا ينيب
 ولا يخفك انه علي كل حال لا وجه لتضمينها بالمضاف اليه دون
 المضاف مع انه حال بينهما علي ان ينيب معنى لما صدق المضاف
 اليه المراد وقد يتر ويحيى بالاذكركم فيقال ما الدليل على ان المضاف
 المعهود في اللغاة في تلك الحالة ان ينيب بالبال انه عند
 الحديث لا ينيب الا اللغاة وفي تلك الحالة ينيب بالاعراب والبناء
 علي حد نحو يوم اذا خيف للجنة كما سبقه ويقويه انه لم
 يوجد هنا سبب ينيب عن موجبات اللبث بل يقولون علتة البناء
 تعين معنى الوقوع النسبة الجزئية مع ان بعد لم تستعمل في هذا
 كما سبق المعنى في السطر والاستعناء بها عما بعدها فنقول ان
 باقر الجواب في الاستعناء بها عما بعدها فنقول ان
 الغايان لانها تضارعت في الكلام بعد حذف وتارة يقولون
 الافتقار للمضاف اليه ولا يخفي ما في ذلك ثم قيل ينيب على حركة
 اشارة اليه ان بناها ضل الاصل فليان علي خلاف الفصل
 قلت بوللا يلحق ساكتان في غير اوله وعمل هذا ان علي
 الباقي وكان ضمة جبر ابا قومي الحركان حيث حذف المضاف اليه
 او جبرها بما فانها من الاعراب قلت هذا الثاني يعني علي
 انها اذ العرب لم ترفع ونقل شحنة ناي حاشية زيد عبد الله انت
 ترفع قال سبوا علي الا بتداه قلت معني وبعد جازي
 ورحن نال لما سبق جازي زيد الذي سبوا الا بتداه بعد

الوصية المعنوية والعابد يذوق وهو غريب كقبل وبعد وكذا
حسب ودون كما هو مبين في الالهيّة والحق ما كان له
كان ما قبلها الكثر والناجح لئلا جعلت هي واحدة ولا تضاهي
واما قوله واضي من علقها بالسكت ولو كان مضاعفا ما يؤول
على الجمع من غير من ولم يكونا اما من فتح في محفل الزماني
على الفتح وليس كالمناقب او معر يسمونه بغير واحد التثنية
تختصا اما ان ترون في معرفتها مضت او فكت هذا والحق
ان لا غير مسموم ايضا خلافا للمعروف فاقا لابن مالك ومالك
القاموس كقول

جوابا به تجو اعتمد فينا لنعمل اسلكت الغير تعالى
ومن حفظ حجة وكان صدر صلة في وجه ان حقه بالينا
كيفية احكامها للاقتدار اللازم لحكمة الصلة فلا انيفت اعربت
لان الاضافة من خواص الاسم فزارعت شبه الحرف فلما حذف
صدر الصلة نزل المضاف اليه منزلة فكان لا يفتن في اصل الامن
وراوا بالضم ويروي بالفتح على التركيب الشرايين
اسما الحرق ومن اسمها رقيقة والخند يسر والمدام والفتار
والعلوم والسلامة والصبى واله للاو الوقت والسلسيل
والجسر والكيت والسفينة والرجلة وبينت حاله وغير ذلك
وكثرة الاسماء الشريفة السيرة بحسب زعمهم اسد حجة في رتبة
صنية من الخاتم الوضع على المدة التكميل على علمها
نكرتان وقيل انها مؤلفان بنية الافاضة وتوحيدها لتوحيده
عوض قال ابن مالك في شعر الكافية وهذا القول عندي احسن
سنة اعاد ووجه في التوفيق تحتفظا ولقد سددت
فهو المفرد في بفتح على جرير وبقي كليب قبيلة من بني النضير
الطريق كالجو حفر هو لاسر العيس من قصيدة المشهور قبله
وقد

وقد اغتذي والطير في وكناهما بخبر وفيد الا وابل كل
مكر من قبل عدو معا كجمل ومكر خطه السيل من عمل
اغتذي ابل في الوكناات الاعتناء وظن ان العلي لا يخرج منه وكناهما
وقت الفليس يمتدح بانه يبار في هذا الوقت وقت الغدلة والسكن
والمجرد الغرض قصير الشعر والذي يمتدح من الخيل فينقذ بها
والا وابد الوحي في الشارة اي يحسبها قبلها لها قيد او الجمل
مركب امس وقوله معا اي هذه الصفات ثابتة له معا
يعرب ايا في احوالها ويجزله نزع معلق عن العول في اي لانت
التعليق عنده لا يختص بالفعال القلوب ودر بقوله
اذا ما القيت في مالك فستل علي ايم او قل
وحر في الجمل ليعلق او الضم قالوا في التشبيه بالمعبر لانه محاط
وحال حمل الكاف في ادعاء وعليه حركة الشارة اي ان يذبح خلاف
الاصل وليلا يلزم النفا السالكين في نحو بانين وكانت حجة بغير الي
ياق في الحركات حيث عدم الاعراب والضم هو بقية الاعراب اذ المنان
المعرب اما ان يذهب ان يجزى بلام الاستثناء ولا يدعي العروة
اي اصالة او برون الداء ايان يبارجل ويجوز ان يكون
فاطو صفة به يرد عليه ان اضافة اسم الفاعل له لا يتعرف
بها وكان لا حفاظا له في الماضي فهو غير عامل اياك اياك
عبد يلو ثبوت وقاص الحار في شاعر اهل من شعر فطانت
وقال من من فربان فرباني الحار في اسرقة يتم لاريا في دم رجل
منه يغفل له الثمان بن حسنا سر حرقه عليهم في قد ان الع
ناقرا بول الاقلم وسد والسار فخرج اليهم بالانشاء اليهم
اذ لا يفتل فتلك السان فقال قصيدة مملوفا
الا لا يوليا في اللوم مايتا في الكافي اللوم خبره لالبا
الم تعلما ان الملاقة لغها قليل وما لوي ابي من عاتيا

ابا الياما عرفت فباغن نذاي من نجان الانا قيا
النذاي واحدها ندان ولناهم وهو صاحب الحاله على الخوق على
حزب وغيره من ريت صدرها اليه قالت لا تقايله للمهل واسمه
عدي وبني من له لانه اول من هلك الشجر وحسنه وكان اول
بيتا او بيتين لا يبين احد الوصية والا واقية وضربها
صدرها اما قيا منه حيث خلق من القتل على وكان اسرا وشقة
عليه سلام الله يا مظهر عليه السلام الا حوس وحقيل اسمه
عبد الله وانه لقب بالاحوس لم يكن كان في عينيه وهو ضيق في
العين وكان بهوي اخت امراته ويكلم قنر وجها مظهر فغلبه الحال
فانشد يقول

سلام الله يا مظهر عليها وليس عليك يا مظهر السلام
فلا غفر الله لك كسب ذنوبي اولو صلتوا وها مولا
وان يكن النكاح احل لي فاني تكلمها مظهر حرام
فطلق اقلست لها كنوز والايمل مفرقك الحسام

فتحة اسم اي كركرين والسكان بينهم احازر غير حصين
وقيل بن وقيل مركب تركيب خمسة عشر وقيل بل الفتحة اعراب
وبن حقي وما قيله مضافا لبعده اليها القيس المباح مائة
هي البقرة الوحشية شبيهة بالعرب السحيبة القيس والحق وقيل
العربون حسناتهن موضع فاين في تحذق العرب بن خطا
وقيل بن الموصوف بابن ولوق غير النذاي فخرج بالوصف ما اذا كان
ابن خيرا عن زيد بن عمرو ولا تحذف الف ولا تنوين وهل يشترط
كون الثاني اسم ابيه لاجد لان الحذف اعلاه للفتحة انا هي
في الكثير والكثير النسبة للاب لا لجد ولا يشترطه ولا يقرقان
وتم فبنيت هذه الثلاثة لم يحرر ليلا يلزم النفا السالكين وقيل
ثم للتحذيق واسرجه على اصل السالكين ولما سبب اليها وجمعت عند
اتباعها

اتباعا لهم لان السالك حازر غير حصين وبقية الاسماء غير المتكسرة
مرادها بالفتحة ما عدا ما سبق في الاواب السبعة اسما الاطفال ليس
المراد جميعها لان نحو زاله سبق تحكيه وسكت عن اسما الاصوات وهي
ايضا البطر وفيها شتي نحو عيس بالسكون وهيب بالفتح والابل واللفظ
والفتحة والفتحة بالوق في الوضع وطرد الباب في نحو ناول الافتقار
لمفسر من حصن من هولاء وذكره وعلى حركة جهر الخلل الحاصل بالناس
فخص بالفتح الاشرف وهو الحكيمة المخاطبة بالفتح لانه اشرف من الخلق
فليتأمل والاشارة لفتحة ما عرفت فحقه ان يوضع لان الاشارة
معقوفة ان يودي بالحرف الي الاشارة المخصوصة لانها هي التي للحرف
عني ان يوضع كذا اودي مثابة الحرف في الوضع قال الزمخشري معني
تضمن الاسم معني الحرف ان الحرف معتد به والاسم سبيل في معناه
الاصلي فاصل من قام عنده امن قام قلت هو لم يظهر في تفتح حرف
لم يوجد بل ولا في الاسماء المتضمنة معني الشتر لان اداء الشتر لا يدل
على الاسم اقل ان التضمن الشتر ان الاسم معني الحرف بحيث يستعمل فيه
والرابع لها ان قلت بل هناك رابع وهو تون الوقاية قلت كانت
راي انه تون الوقاية ليست بالحروف المستقلة لانها تاتي حشوا بين
الفعل وضريح التكلم وعند في لغة منجرها امامن رجم بها في عندك
اسم لا يحسن التمثيل باقي الحروف وهما لم يجرها فاذا قلت ما رايت
منذ يوم الجمعة فالحق ام عدم روي في له يوم الجمعة اي عبيد امنه
الي الان في مضافا لعيني ما قبل فليتأمل امين فزاد الله صدره
تيا عدا على فطول اذ هو كذا ويرحم الله عبيد الله صدره بارب الانبي
حيها ابدا وانما قاله تاويله قاصدين اقول هو جرح على احد امين البيت
المراد وليس لغيره امين يرضى انكرا والهم الان بقا هذه الهم
في مقام امين للمدح الكثرة غفلة في القياس جارا وان هذا التاويل
يقول به جعفر وحده ويغيره يقول امين بالفتحة يد لغة معني استجب

وهو الذي يرد عليه لما بينت للذي من حيوان حدث متعدي ومعه
لا يتعدي ولما افاد هذا ان ابي لا يتعدي اور عليه البيت واجابوا
ليس يرد اي ليس جارا عني استقاله العرب في الزمعة يعني الراعي
ومثاله ما بيني على السكون من الموصولة الذي انما بينت الموصولة
لتشبهها بالحرف في الافتقار للازم الجمل واذا قصدوا بالجملة لان
الحرف لا يستغنى عنه غالبا الا بالجملة ولا يلغيه المرفوع في اعرب
ما يقتضيه لورد اياها لاجانها فقلت غالبا لان حرف الشوب يستغنى
معاها بمحذوف من غير ضرورة فاعني تركيب كلامي وانما بينت الـ
الموصولة مع انها لا تقتضي دلالة بل مغزوه والوصف المرفوع لان افتقارها
للمرفوع يقتضي بكونها على بسورة الحرف وحلاله على بقية الموصولات
والاولى بالاعني غير وظنوا عدا به فيما بعده فلو كانت
فيها الحق الا انه قال لا يعني غير حجة الزمعة وحق لغضا الله الى
بالانصاف فنم قد ربه نعم اعاب لذلك وما سبق من ان
الكون على صورة الحرف يقتضي البشارة الداعية بالاجمع
النهية واجد الا فانها على الاستقلالية ومثاله ما بيني
على الفقه الذين الاحسن ما قال غيره انه يجب على السيرة
لان السيرة تقرر في محل الاعراب والذين على اعرابها والاولى
ثم عليه من حيث قيل الميخ على الكسر والفتح فان السيرة والاعراب
تتوب عنهما الظن الاول لان البانبت الكسرة حقها ان تنفوت
عنها فمن ثم يتولون في الميخ والزمع هل نصيب على جردون
عكسه تامل الشم الشم ارتفاع الانق وهو علامة الجمل
والشرف والعين الحداد لانه لا يثنى من المعانيه واين شرفها
الشم الحقيقي الاعراب واستثنيت من اسمها الشرف وظهر
واسما الاستثناء اياها اعرب مع وجود سببها اخراها
فيها المعارضه بالتعريف تارة والانصاف لخرجه وفي الآية

مباحث

مباحث اخر منها ان العنون بمعنى الفتنة للمسور والميسور عني العسر
واليسر وما يك خبر مقدم والمفتون مبتدأ موحزان الاصل ما يك هو
المفتون وهو لغته من اعرب مطلقا فالباعلي هذه تشبه الزايلة
وتابق ظنوا لما يستقبل للتحقق وتوقعه كانه ما بيني الى امر الله
فمن يستحق الان يعي من نعمته بيمينته صلى الله عليه وسلم الى اخر الدنيا
وظنوا انه لم يخبركم بل بعدته وهو الاصل لان اطلاق النكر سابق
على المعرفة فن ولد ينال لمولود وموجود قبل اطلاق العلم عليه
ولم ينظر الى انه يطلق عليه الاشارة لانه اذا الموصول كالذي وجد
والجمل كالمولود والاحسن الذي لا يراد به ان ينال المراد اصل
في الاعتبار وذلك ان النكر تدل على الشيء من حيث هو والعرفه اما
نظرة اذا طرأ التعبد في التعبد بصلته او علم او نحو ذلك والاصل
عدم طرأ ولا فاعمل في الاشارة في انكره كونه موجودا
محدثا جسم ثم ثامي حيوان ثم انسان ثم رجل ثم عامل اقول ليس المقصد
المحرم من التقرب اذا ما شابه هذه يناس عليها فقول انكر النكرات
مذكور اي وما سواها صدق المعلوم وشي فانه يشمل للعموم
لغة وقصر على الموجود اصطلاح وقوله ثم حيوان اي ويظهره
نشر مثلا وقوله انسان اي وفرس وحملة وقوله ثم رجل اي وراة وقوله
ثم عامل اي واهل وعنايتهم هذا اعني ان المراد بالعام المجاز اما اذا
كان بمعنى مطلقا ان تشبه العلم ويشمل الملك والولي تعالى فلا يكون
بعد رجل ثم يثنى النظم فضا اذا كان بغيره محرم ومخصوص وحي كاشا
وايهي والظاهر انما مرئيه واحدة لان عدم كاسقه بمخصوصه وبذلك
هذا البحث لا غاية الا القدرين واما المعاني فالشرب وراة اعني تعبد
اسم الجلالة الضير ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم الموصول ثم الجمل ولما المتناف
لواحد في ترتيبها اثنى الله قالوا الا المقادير الضير فانه في ترتيب
العلم لا الضير لانه تسع منه للعلم نحو مرقه بزيد صاحبك والعقبة لا تكون

اعرف من الموصوف بل مساوية او دون وانما تقع في جهة الناعية
اذ حيث كانت الصفة لتبين الموصوف فالاسب ان كل من اعرف من الموصوف
في النعت الموافقة في معنى التعريف وهذا حال الرجل الذي قام ابو الوظ
فيه ان الموصوف نعت على ان جعل المضاف في رتبة المضافة اليه مفعول
كيف وغلغله زيد صا دقاي غلغله ما يستحق في رتبة المضاف
لا يظهر لا وضعا ولا استقاما الا في رتبة المضاف والمضاف
سواء موضوع عند الموصوف او الكلي من فروع عند السعد الكلي لا يشترط
الاستقبال الجزئي في مسمى رتبة وضعا واستقاما في رتبة المضاف
لعمري فدرهما يسا في مسمى المضاف لا يستحق رتبة مضاف له من
الوجه فاعلم هذا الترتيب له استناد لموقعه لا مشاحته في المصطلح
فلما نقل اصل المعرفة بالصفة لا يد في رتبة الاستثناء لانه والا فاما
معنى الحكم بان اخ زيدا موقوفة وضار زيدا بكرة فلو شمل وعلاوة
الصفة ان تقبل ربك كانه عدل عن قول غير ما قبل الموت وفيه
التعريف او وقع موقف ما يقبلها لان هذا اليمين في الاسم المتوعدة
في الارباع فان الظن لا تتعرف بالظن لا تتعرف بالصفة وهي قابلة لرب
وامامت وما في عقائد موقف ما يقبلها وهو ان شاء الله تعالى لان الاول
للمعقول والثاني لغيره هذا هو الاسباب بالصفة ان تتعرف بغيره
بالصفة وبان اذ الصفة في رتبة الارباع كالمعقول استندت في هذا
ويورد على التعريف اسم فعل كتحكم كصديقه القوي فانه لا يقبل ريب
ولا ال ولا يقع موقف ما يقبلها اذ هو في موقف كنه الفعل عند
المرور فمسمى موقف ما يقبلها انما على ان جعل الموصوف المصروف
ولعل هذا ضابطا اعلي والا وورد كلامهم فان ذهب الى هورات
او حاله عليه اذ لم يكن في مقابلة الجزع بان كان للافراد لغيره
مضافا معني وال لا يتوافق مع الاضافة واما في الترتيب في رتبة
والظن ان لم يسم بغيره وحقه على كل وجهه الاستدلال على ان موقفا
يقعان

يقعان نكراني اي خلافا لما قاله امرؤ القيس في رديته من الامور
النفس بيننا الى انما نكف وجلم نكر النفس في صفة لها والعايد بحرف
في كقول ان ما حرق كاف فلا شاهد الثاني انه موقف مضاف اليه هذا
يقال البيت بشا وبقيل تابع تعريفا وتكريرا والخطاب للتشبيه بينه وبين
جري الفلاف في مسمى الغالب ان يقيم قوله الفير اعرف في اعلاه
وهو سنة واما اخو يارجل فتدفع غايه الفير استعمل في معنى وجعله
وجعل بين ما للفظ سائما وانظر الى جعل نعت بالمعركة نحو يارجل العالم
المعقول او لعمري من الحد في الارباع والصل المضمرة اي اخفي
به الظن فاذا اردت اخفا الظن غير تبا لغيره وانته هو في ذاته في ذلك
ظن في غير مسمى النكر الاول معني في جميع التي بد عن الظن اي بداعن
الظن او عت مسمى الظن وليس المراد ان تكتفي بالاسم الظن لانه اذا
يظهر في القضية واما الخطاب والتكرار في مسمى الظن لانه اذا
يل لغيره في خلاف الظن وسمى المسالك في التفات كتابيته في كتابه
الانهرية ما دل على مسمى المراد الدلالة الدائمة فخرج العلم
المستعمل في ذلك نحو قال فلان نكر في نفسك او مخاطبك او مخاطبا
والمراد انه وضع للدلالة على مسمى مضمرة وكذا العاقل فخرج
لعمري من مضاف وعقاب فليتأمل لان في الغالب قليل
الحروف وكذا غير الغالب اياها اربعة حروف غالبها موصولة
من غير الغالب موقفة انا واعني في التعلي الخطاب ولو كان معناها
المخاطب لكان معني هذا الخطاب كالمخاطب ان حزنيتا وضربت الخطاب
معلوم الظن ان المراد معلوم بذات الخطاب او صفة السببية وهي
المتقدم معني نحو حق توارث الخطاب والمصير رجع للنفس المعلومة
من السياقة حيث لم يمتد الى ما عن الجنب يعني صلاة العصر من سياقة
السياقة ويقوي ذلك الجنب في اللحق ويقوي للمعني ايضاً ما فهم من
فعل مثله سابق نحو اعد لي هو اقرب للتقوي والظن ان المصنف ادخل

في التقدم انما قالوا انما الظاهر او يخلو قد توسع بعضهم في هذا حتى اجاز
 مرجوع الضمير الى ما بينهم من تعامل فاجازوا ضمير علي انما ليس بالفعل
 ضمير الضمير المعلوم من ضمير كذا انما انزلناه اي في قوله القدر
 واما ضمير الكتاب المبين انا انزلناه فلان اريد به الكتاب الذي قلنا ذلك
 اذا القران فالضمير المنتقم انما اوردته وهو معنى قوله من تقدم
 حكما اي الشهادة بحيث لا يحتاج الى ضمير في تفسيره لانه في اللغة
 لانه في علمه لا انظر له بل يتبين به والمعنى قد رآه في علمه فيجعل
 منازلهم من قبله على الظاهر لانها امكنة من حيث العلم واليقين
 المكان الاخرى وقيل ان فاعل اوصى ضمير هو ووجه في قوله
 من ربه ربيلا نحو ووجه ربي في قوله هذا الاوصى لان الاول
 ضمير انسان ويكون للقرآن اذا كان في الوجود في قوله عز وجل فاعزها
 لانهم اوصوا من خلاف القران فتقول هو بنت عز وجل ووجه في
 علي لان السعد في قوله تعالى في شئ ما المانع من ان القران والاشارة
 معمود ان يكونا فيكون من قبيل انما انزلناه والثاني ان يكون
 من غير الله بمعنى من انزل في الوجود انما انزلناه حيث كان الضمير
 منسرا في الحياة الدنيا ارمحهم الشئ في نفسه ولا معنى له فالظن ان اللفظ
 من قبيل مني لولا انما كان انما يكون ذلك بعد ان يتكلم
 لهم انهم يحبون من قبورهم ويحصل الجبال في ذلك والضمير مطلق
 الحياة المعجزة من السباق الضمير في بيان في قوله انما انزلناه
 والضمير المعلوم من من الفعل اذا فعلت الثاني اما ان
 عملت الاول والضمير في الثاني فهو منتقم من ربه لان في هذا التقدير
 يلحق الاول في ابتداء الكلام يعني كذا في قوله من تقدم
 ضمير ربه ربيلا في قوله من الاممال في الفصل وقال من في قوله
 انه شيب بتقديرا يعني العمل على الزوق الهم جعلها الاضطر
 صفتين للضمير وبيان الضمير لا يوصى ولا يوصى به وما لطف
 قول

قوله تعالى

اصفوت في القلب هو شادن مشتغل بالخواص لا يصف
 وصفت ما اضرته لوماله فقال في المصنف لا يوصى
 وهو ضرورة على الاصح خلافا لما اجاز في السعة ويوسف اول
 البيت بان ضمير ربه لغير المعلوم من غيره وجزا الكتاب العاويان قبل
 هو القرب بالحدة وقيل بل هو اشارة للانية لان النوا اعايسه لخواص
 الزباب واليوسف للكتاب الا اذا طلعت السفار وفي غيره اعايسه
 لها النياح ان عين حسا مطلقا يعني عينه من حيث الضمير
 فدخل العلم المشتغل لان عدم تعيينه افعاله من عارض الاشارة
 ان ذلك انما على ذي الماهية ما هيته الشئ حقيقة تف
 في جواب السؤل عنه بما هو فقت لها من السؤل اسم واع
 ان في كباين علم الجنس واسم الجنس من حيث المعنى ومعجمه
 التقطوا الاول ان علم الجنس موضوع للماهية العاشرة والثاني
 للماهية من حيث هي بمعنى ان الاول موضوع بحيث اذا استعمل
 دل على الماهية وحضوره فليفي عن المقرب في بال والثاني لا يدل
 الاعلى الماهية ولا يفي عن ال وهذا لا يفي لانه لا يبين الضمير
 حال الوجود فيهما لانه لا يبين مع ليم وحل واستعمالها في الغرض حقيقة
 من حيث تحت الماهية فيه على ما وصفت في جملتها السمة
 وبهذا نقل ان الاول للمصنف انما دل على نفسه على الماهية
 الحاضرة واما قوله ذي الماهية فليس انما يجب الماهية هو الفرد
 فان ارد الفرد المعين فهو الحاضر الذي ذكره بعد فان ارد الفرد
 من حيث هو فاسم الجنس يدل عليه ايضاً بتفسيره على ان الاشياء
 ان علم الجنس يدل عليه فذلك الجواب بان ذي اسم اشارة الى
 الماهية الحاضرة واما الفارق للفظ فواسم علم الجنس على المرف
 لعله امر غير العلمية كالتأنيث في الساعة بخلاف اسم الجنس وهذا

في الحقيقة دليل على الاول لان الاول حتى لا يظهر بنفسه وهو ما استعملوه
اعلم ان نكر غير اللقب والكنية يشتمل على اسمين متجهين الى الحقيقة ان يقال
ما وضعه اولاً في الاسم مطلقاً وما وضعه ثانياً كان استعراضاً او ضمناً
وان صدر به يا او ام كنية فبذلك او ابن او بنت والاول هو اسم كمال الوصف له
زبد ثم عرّفه واسمارة اليه اي اشارة حسية بحاسة البصر واستعمال
في السمع من الامور والمواقف الخاصة فذهنا جوار وفنل الى من امكن
صدقته عما الدين السمي في سنة التأسيس الى قول الامام من ان حقيقة
فيها ايضاً فقلت المنبأ من علامة الحقيقة والتميز من اسم السارة
المسحوس بوجهي بعض النسخ بعد الكلام على اسم الانشادة وقيل
الموصول انفسه فان قلت لم تقدمت اشارة الى الوصف المذكور على
اشارة المذكور فقلت ما اشارت الى الوصف فقلت كنهه وهذا
وهنا هو لا قلت كنهه او هذه وهما ان تقدمت الاصل وهو كنهه
ووصلية الظاهر وهو هذه وهما فقلت السجدة الى ذلك
ضرورة الاختصار فاي قلت وتنبهت على الذي ينبغي من اشار
المونث اغاها هو الا هذه فلو قلت ما ذكر لا حقت الى ان اقول
وتنبهت ذاوتاً فان قلت لم لا قلت كنهه او هذا وتنبهت
واسقطت هذه كما استقطعت غيرها من الالفاظ التي استبانها
الى المورد المونث لم يحسن تركها لولا كانت تأهي القى تنبيهاً واجب
تركتها انتهت وفي هذه النسخة نظر اما الاول فلو لم تنبهت على هذا التغير
الذي اورد عليه السؤال واما ثانياً فلي لا يتصور ان يكون
يقول كنهه او هذا وتنبهت بها وهذه فلا يخفى هذه ولا يتصور
الاختصار ولعل يقول لما كانت مشهورة لا يتناسب ان اخبرها
لكن هذا الترويح لا يصح الاعتراف وقول اخر لما كانت تأهي التي
تتسلم يجب حذفها حتى ان يقول بعد اوله يتناسب حذفها وانما
واعرضها فليحتمل ان تكون الواو ملحقاً بالخبر ويحتمل انما المال
اي اختصاراً

اي اختصاراً لاجسام والمال انما موصوفه يشير الى ان جهاداً في الامور قد تمت
التقود به بعد ان كان عبد الى قول الرمازي من ممانات المسح والاعمال
ان بعد به غيره فحصل النظر في قول كنهه ليس كنهه انما اختصاراً بل حسناً
للتلف في سر المشهور لا شوقاً ان وذوان وام في كنهه وفي نفي
الاشارة من لفظ ما بعده ان معنى الاطلاق هو ان كان في النذر او غيره
مع ان اسم الاشارة لا يلزم وصفه لما فيه الابدان في يتوصل باسم الاشارة
اليه اما في ال كنهه يتوصل اليه وقد بنادى اسم الاشارة وحده وتبعته
بغير ما فيه ال كنهه بل من ارجح الاشوة في غيره عند قوله وذو اشاره كاي
في الصفة واستعمله يا المرحوم في عشرة اقول فقلت استعمله
مرفوعة اي كلمة مرفوعة وان جمع مرفوعة لاف وصف المذكور غير الماقل
يجمع بالالف والتامعامة له خمسة معاملة المونث كما ان لم تعد وذات
كنا وحسنة نظراً وان شرا في كتابة الانهية ان قلت ذكره في الارجح
تعيين الثاني وانما يجمع الاول لوقال عشرة من في النفاة
حتفنا هذا ان السبعة ومحل ذلك العدد المونث اذا كان عبد لورا
والمراد بذلك ما حقت النوى وان يكون بعد العدد ويظهر الى البشرية
مرفوعة فان ذكره فلي كنهه من ثم يقول القها من الوصف ثمانية
ما اي اسم هذا احسن حقيقة بناء على ما حقت الرائي في حقايق
الامور والاصطلاح لا المحسوس وقد سبق في موصفاً قدم الفعل
فلا يجوز تقديم الفاعل خلافاً للوفيين والاحتش فان قدم فليست الواجبة
في قولها والاحمال مشبهها ويبدأ برفع مشر لا حقال ان كان محذوفة
في الخبر اي يكون وسما ورجحاً فيها وبسوء الخبر ويروي بالذهب
اي مشبه مشبهها وبالجري لاسمها اي قلت هذا المشهور في مشمل
زيد من قائم زيد قلت اما علي من عبد الكوفي من ان زيد فاعل
مسند مسند الخبر وان لا يشترط الاعتقاد فلا يخبرها ما علي قول
المراد من ان زيد يستدعى جزئياً وان كان قد علم عليه شبه الفعل

واسند اليه لان الاسناد للمصنف لا يمتنع في مثل زيعمار بل يمكن تقديمه
 كالعدم اذ رتبة الخبر التامير والمراد مقدم اصله من قول العلامة
 الطبراني عن السيد الصوفي ان التبريق غير له جمل مقبول للفاعلة
 كضارب زيد بعد ان ذكر اسمها واقع منه فعل هتكت ويمكن
 ان يجاب بان المراد بالاسناد هنا الاستاد المعنى وهو من كلمة اليه
 على وجهه لان فيها الغاية والفعل مع المفعول ليس تلك الغاية به
 ولو قال المصنف وهو الاسم المرفوع لخرج هذا واغترق من المعاني
 السابقة الذي هو حتى يكتسب في المتعارفين ان قلت ان كان يلزم
 الدور لانه اخذ الحكم المتوقف على التصور في التعريف المتوقف
 على كراهية التصور قلت وضوح في كراهية الانه لا دور
 لان الركن هنا ليس حل للمير ودين فف على تصوره المتوقف
 عليه حيث اخذ في المدخل اسم الاصح بعد ذلك وجمعت
 العلامة في اخر كتابته على المعاني على ان قد تخرج عن هذا
 فله انجود كعلم زيد وهاهنا قلت في قول صرح الشيخ في شرحه
 ان زهير بن عازر يمين يان اسناد القام غير الواقع قد قلت
 وجمعت اذ الفاصلة بين وجهها المعنى في التفسير كالباقين والسواء
 لكن انت قل ان اللغة تنبني على الظن والاحتمال ان الغاية في اللغة
 واقع من العلم كالمعرب الفاعل من القاري حصرها اذا كان
 بنياً فلفظ معانان هذا او ايا كان فهو من باب معان بكر او ضرب
 عرو فمثلا المصنف لا غاية في ذلك مع ما كان بعد الاول
 وانما راي انه لا فرق بين ما يحصل منها او كراهها كاحوة وغيره
 لكن لا حسن لوانه يمان يوصف من الخارج كما انه لا يوصف من
 القام غير الفاعل اعني هذا في الوان وكان قد قبلت معان بكر وفرن
 عرو وشايع زيد ومختلفا الوان ومن جهة النظر انظر في العقد
 نحو ابي التتبع واعندك مثل ما ان ملكك ان تجعله مستند الى غيره
 وقلعلا

او فاعلا واغترق كلف النظر على الثاني ان الفاعل المتعلق وهو لا يخرج عن المرفوع
 والفعل شرع من هذا اي بعد ان ذكره مقدم من الفاعل الذي اشغف في كراهية
 الاسم والفعل وعلاهما فانما هو لغير قريها ما عرفت الفاعل بانه اسم اسناد
 هذا او ما ليست حاجة الفاعل السوفية تعريف الكلام والتطويل وفيه في كراهية
 من الفاعل والمصنف والمفاد على ان تعريف الكلام السابق ليس فاعلا
 عاين اصطلاح التحويل في عام كالدابة لانه وان الاربع اذ الكلام لا يكل
 عر في اللفظ المقصود بالغاية في حلف لا اقول لزيد كلاما لا يخفى الله
 حاله بد مطلق المخاطبة او يقول لا كلمه يدون القصص بكلام لا نكل من
 استعمال المالك في ما خاطبته وفضلا عاليا ومن غير الغالب حين
 كان واسم ان ومنه الفاعل المنسوب في حرق الثوب المسود ونسر الزحاة
 الجور وهو سماعي قال ابن مالك في الحاشية
 ورفع مفعول لا يلبس مع نصب فاعل روي واقله يقتضي
 وذلك لان رفع الفاعل لازمة ليس كما في تحبث احق ولا ضمير
 في نصبه ان سمع قوله

مثل التناقض هذا حروف قد بلغت بخان او بلغت سوانه
 في اسم بلدة ومعلوم ان السوان هي التي تليق بهذا على ظاهره من ان
 المنسوب فاعل والمرفوع مفعول وذهب بعض المحققين الى ان المرفوع
 فاعلا اصطلاحا والمفعول منصوب اصطلاحا وقلت لان الفاعل
 بالعكس وكما قد يقول على جهة وقوعه او قيامه اعلى وقيل
 بقدر الاعراب ما فاعل ظهور المرفوع التي في حروفها ظهور العين وقيل
 الاول كان الانسب للمعان يمتد في المرفوعات لانها كانت الاسناد
 غالبا فيزيد بعد قيد الغاية ايضا ثم جعله المنصوبان فضلا مناهد
 عدل على ما سبق لنا في الجواب عن اعتراض الصوفي لانها تابعة
 في العدة في الغرض اي فاعل التابع المرفوع عن المتبوعين فلا يقال
 كان يقدم تابع العدة لانه ليس متعينا بل ذا الامر واحد متردد

في التسمية ثم هذا هو في الجبر وولادة بالمختار واما الجبر وولادة في المختار
 لان من هو بالاعراض لا من هو بالامر من الامور كذا الامر من موجود في اسم
 لانه وخبوات بنا على قول اليعربين انهم اسروا لانهم جاسروا فقلت
 بما كما قام من معنى به فقلنا فما فعلنا من المعنى وقد جئنا من اليعربين
 للفرق بين الخير والاسم في محو كذا الخطا من الالان التنازل لا من فكل
 ان الضار و اسم يكون معناه الذي في محو عليه بالقيام وبقائه في العنق
 وكما شاع راجع في هذا الوارد بالاعمال الذي في التنازل لا بالطاري
 فانه يزيل كل العمل المعنوي هذا او غير هذا التواضع ليس معناه
 انما طارئة على المبتدأ والحق في الحقيقة التركيب وان العنق يقول
 اول ما يولد علم ثم يقول كانه في العمل المراد انما في ذلك فلو
 من حيث ان العنق في العمل بتوفا القيام كذا في التسمية بالحق مثلا لا رايه
 فانه ازال اللغز و عاد المعنوي كان رجوعا الى العمل لا يقال ان
 المعنوي لم يزل في اللغز فانه لم يزل في العمل على العمل زال
 تأمل العنق زيد قام فنعول زيد احسنه اقل قلت قام زيد ففعل
 لا متنازع في تقديم الفاعل مع بقا المبتدأ اعلاه وخالفه العنق في
 زيد قائم في الحقيقة فقام مستند للغير لكن لما كان في العمل واحد
 في التكاثر والخطا والقياس لان هذا المعنى لا عدم ذاك الاعمال كذا
 صفا الله الحسنه من جملة المفعول عالم اسم فاعله اي لان الغرض في قولك
 من بن عمرو واقع منه ولا قيام به بل واقع عليه ومثل هذا في الفرض
 المفعول على الظاهر واما قولنا ان من بن عمرو بن السبيح ليس هو الجواب
 بمعنى الممنوع وبن اي الفرض من بن ويا هو مفعول امر وقام به في
 لا ينظر اليه واما قولك ثم الآية التي انظر في قوله طبعه قيامه لان
 المراد بجهة القيام وهو صيغة التثنية للعلم فاما قوله لو كان من
 فاعلم للفاعل كذا وهو يعجب واولا باحدة المرفوع في التوضيح الذي
 لم يلق الا سم ولا غناء اسلفناه والتعظيم صفة في ذلك لالت

اسم

اسم التنازل انما هو معتقد او قد يكون ففت محذوف عرق فيستحق العمل الذي
 وصف وانيب الوصف من الفعل الا في حذف هذا الالف ليس من التنازل
 بعد التعيين فتأمل كالاختلاف المذكور في التبيين والجر والسواد
 والنظر ان المراد من غيرهما كالمصراع ففهم التنازل في زاد وبعدهم
 في توفيق الفاعل ما اسند اليه فقام قال لا في اسم كذا فاعترض
 بان اسم كذا لم يسند اليه شيئا واما كذا مستند لمصدر غيرهما فضعف
 كانه زيد فقاما كان فقام زيد قلت هذا او جرح لك ان التنازل ولا
 في التنازلة والحق ان قوله كانه لم يرد بهما لاسناد اصله في
 رابطة اعادة المعنى الزمان فقط او بعد فعله حيث ناقض وهو يكون
 على هذه الحكمة اي كونه ما في رابطة بين الشيء ومقتضى فالحديث
 التناقض هو الرابطة بين الامرين لعدم تمامه بدونهما تأمل واذ
 تأملت ما سبق وحيث بين الفاعل اللغوي والاصطلاحي عموم
 وخصوص وجهي بحسب ما في خبر زيد وينفذ الاول في مفعول
 المخاطلة والثاني في ما تسمى غير والله سبحانه وتعالى اعلم
 بالنايب اقول ذكرت في كتابة الارضية او بها سمعت في التزم
 ولكن الحسن انما هو في الامور والامسية لانه غرض من تعديدهم
 ذلك الغرض حاصل وهو غير الكلام السابق عن الكلام اللاحق كما
 حقتنا في العدد والمسروعة في اناية الزهر في باب المبتدأ نلب
 الفاعل يعني نايبه في مبرودة كذا اسناد من حيث انحق المبرق
 للمحور ان يكون عين في المعنى مستند للفاعل ولا يولد من ذلك الا
 لتسكن كالجمل او النحل وهذا الاضاف ان يبعد بناء المفعول للمحور يكون
 حقه الاستناد للمفعول والاستناد للفاعل انما اذا احتضن في افع
 السيل وسيل منقوع الاصل في السيل الارض اسم لها فيبعد منها افع
 للمحور حقا من يمسك الجدار من طساده للسيل من الاسناد للسبب
 لانه سبب في كون الارض مفعول مستند فاعله من اضاف المصاحب

لو يبين قال العالم بالكلية ما سائر فيه ان منقول العالم ليس فاعله
 صار عندهم على الناب الفاعل انه اقول هذا او حجة لا بد من الاول
 يكون مقولاً وغيره اي لا المتبادر من المقول المقول للمقول
 به لا كثره وعلمه في استناد الفعل من به بالفعل المادة من حيث هي
 وان كانت للفاعل سببية خصوصية والمفعول واحد كما هو ظاهر
 وما عرفت من جهة اخرى ان في قولهم ليس من عمل احد
 ولا وجه له ما المتألف من ان من تمامه ان هو ما في الفعل سببه
 وان لم يكن للفاعل افعالاً في المقبول بيننا لولا ان عملنا من عملنا
 للاحتراز عن الفاعل المجازي في نحو في الامير الملة فان الاصل
 عمل الامير الملة فخذ في الفاعل الحقيقي وانما الامير من جهة اولاد
 السببية وان ذلك لا يتألف الا في الفعل المتألف فيقولون في الهمزة
 عطفاً عليه هذين اي ولا يريد ان ذلك التفسير لا يتألف الا في الهمزة
 كما هو مقتضى هذين الوردتين ويجوز ان يقال للتفسير ان سبب
 عدم الولاية هذين الوردتين في ذلك اي ما ذكر من الوردتين فاعل
 واوضح من هذا وهو انهم اجمعون لان الاول فاعل فاعل الفعل
 المذكور ان يرفع وهذا قولهم ان منة الله على من يشاء
 لا منفعول معين لكن لا يجوز ان ذلك لا يكون بلا سماع وانما قيلت
 الاول في الاولى فوجعت اليها اي اصلها انما قلبت الفاعل لها والفتح
 ما قبلها وقد زال الفتح من مصدرها ظاهر ولا اولاد بينهما
 او كبر وروى الناب وحده على التفسير ان الفاعل لا يجوز
 وحده بل هو ظهوره عندنا في الخاص والعام اسطة فاعله
 كناية عن المصداق فيقول ان كناية عن المصداق فيكون من قبيحة
 المقبول لكن يحتاج لتفسيره في حق من تروى في حق من تروى
 ان الاصل عن المصداق لا كناية في التفسير لانه لفظ كناية هو
 تقليل المصداق عن مثله فاعله تروى في حق من تروى في حق من تروى

بانه

بالدية في قولها اتباع بالمروق وذا الاول لا لا يظهر عليه راجع المتبع الميم
 هذا الاتباع هذا المروق والمقصة اي حتى يجرى فيها النيابة الفرجين
 اي التقييد في الجواز لا يتم الا بوجوه في لا يقبل فيكون التقييد على
 هو قياسي او سماعي خلاف حقيقته منهم ان الضم وهو اشراك بين
 امرين سماعي والبيان قياسي لا يتقدم به على الاول بل هو حل الكلمة المقصودة
 حقيقة لا تاسست على معناها ما لو حقه لغوه او مما لا يثبت مع غيره
 واستتمت فيه اوجع بينهما هذا والظن ان يقال التقييد لما عرفت
 لتناسلها مع غيرها في مشيئة هذا التفسيرين لانه الرتبة في التسمية لنفس
 سببها التسمية وهو اطلاق الماء او اتحادها في الحسن والحق بل خلق
 ولطفها لولم يوحسب له واحد في قوله اشراك بين امرين كلمة
 اخرى يقتضي اختلاف المعنيين فلا يمتثل لهذا وعلي ما قلنا
 فهو حقيقته تجزأ واستعمل المضاف الى القول على ان نأيب
 الفاعل ضمير في امير الملة والهمزة وتدرج في الفاعل وفي الآية
 ضمير المفعول من السببية فاعله انه اذن المفعول الثاني في الفعل
 وايضا في وارسل والمستظهر انتم من على اصنام التبيين
 اي على ان تبيين خبر التبيين والظن انهم في ذلك وان الغرض من اللفظ
 المرفوع من قولهم منكم في مساكن الذين طردوا انفسهم وتبين
 اللفظ عينها من قولهم عليهم من الغنائم ومنه نحو كلون
 البراءة للمعنى المستند وتلا ذلك من قوله منكم في امير الملة
 ما يوافقها وليعاب في اخر الملة وانما يقال السادة في كلامهم وانهم من
 علي من العاقلة ولا يمكن ان يولد ما لنا ويلحقهم على السادة
 ولعل القيل ان ادب العناد مقارن للغة القصة المشروعة
 لانها عرفت ان هذا المصداق لا يثبت في اللغة القصة المشروعة
 وهو جوه من معنى ايما كمالاً وحذف القيد تقييداً على ما ليس
 منافع استغنى عن التبع والناشئ ان اليمان من حال المعصية

ثم يعود لاقتضائه ان لا يملكه حالها بما عرفت من موطن بفتح السين هو
الفعل وبالكسر الممان والمجازي نحو الشمس قبل معنى كوننا بينهما
بجاءنا ان خلافا لاصل ان الامم لا يكون للموت من جوار ان لا يكون له
مجاز سباني بالاشتقاق وذلك ان النور يخلق عليها موت
لشيء منها الموت الحقيقي في استفعال العرب فقامت
البيان وهي اهل في لان التثنية من نفس المادة او التثنية
لان الاولى الجبهة لا فادة المضافات لان امر الخدين مرثا
تخلق المهدد ليل ما يصح

نسبت عندى ولم يقبل ان يفتى بتمام الخلق والموت
وانما استند في النظر الى المعنى انما هو صناعة الخلق
مستند الى ان الله لم يخلق من غير ان يخلق من غير ان يخلق
اليه ليس من حيث انه جرم بل لاجل وقت له ان يخلق
قامت عندى وعندى ان قلت ما ذكره الله في قوله
والموت السالطين مع وجود التذكير في الاول والثانية في المثال
قلت نعم لكن لما سلم فيهما من التذكير في الاول والثانية في المثال
الوجود من حيث ان الظاهر من التذكير في الاول والثانية في المثال
فيهما بالتثنية والتثنية ان الفعل بل صفة المبدأ منه
عن العوامد الله عليه كان عليه ان يخلق من غير ان يخلق
نحو حسبك درهم وهل من خالف غير انهم كانت راي ان الله
كالعدم مخترا عنه جزء الاعداد المستوفى فاني ما قد عرفت
كما ينبغي في علمه خالف غير الله خالف مستند امر فوج
منه من هو خارج في العلم الزائد وغير الله مستند امر فوج
اي لكونه من الظاهر من قوله انهم ادعوا خذوا العلم ان الله
خبر لان علمه مستند دخلا على علمه مستند اخره فكلها انما
عليه جعلته فاعله لما ينسب المذكور في المثال في قوله تعالى
يمكن

يمكن ان غير فاعل اعني من الخبر وقد اعتمد الوصف على الاستغناء بما يكون
من التثنية وكان المعنى جرم من الاول لان ليس الوصف المستند من
الخلق له بالبرهان وجوده وحالته موصوف بغير ذلك فليس مثل انهما
متلازمان فالعلم بالاحدهما وهو لا يشهد انه من جهة اخرى
ومنه ان المبدأ او الخلق تراخا ومثله غير ذلك فيل والخلق في علمي
العلم له واحد من نوعه المشايخ بيان ان علمه في قوله تعالى قال
الرب اني استعن الحق يا ابراهيم فان قلت انهما تراخا فانه معلوم
لراعي فيه نقلت عن الحق برهان وان قلت المبدأ امر فوج بالبرهان
فما جازي عن الخبر له بغير فصل بينه وبين قوله من معلوم المبدأ وفي
البرهان عن البرهان انه قد استند استحقاقه على خبر الخبر
هو معلوم جرم فاعله في التثنية في قوله تعالى في المبدأ المرفوع فيه
مستند على الاصل امر في العقد ومثله استمع اي علمه على حدة فان
ونسب ان التثنية في قوله ان استند نفسه مستند الانذار في الخبر
المستند في قوله اسم كالمصدر ولم اقل الاسم لكن القوم عبروا به والرا
الله ولو تاولوا به انهم انهم على قوله او استند في قوله قليل
جد الخلق في الاحسن والاقربين ولا يقتضيه قوله

خبرين لم يحب فخلق خلقا من خلقه لغيره
لما كان في علمه امر فوج ولا يقال له يختص بالعلم من العلم انما قول
فصل على جميع المصادر كالتثنية وصريح في خبره عن الواحد وغيره
قال تعالى والملة بك بعد ذلك ظهير وقال الله
هذا صديق الله في شيب فليس لك ان تتركه فاعله
مبدأ الخلق ان يخلق امر فوج استند انما هو الخلق من المبدأ ان اول
وهو يبين ان التثنية في الفاعل فاعله المستند الى العلم
المستند ان تشارك مع مرفوعة الافراد جابر لكون المرفوع مستنداه
موصوف او فاعل اعني فان تولى ان تثنى وجعا فحين (الاول الاصل)

لغة الكلاوي البراغش فان اردت ان تتبين المرفوع وجمع تعين الثاني
لو جوب مطابقة الغير للابتداء بخلاف الفاعل الثاني فقد يفتى عن الغير
مرفوع وصفي ايضاً اليه المبتدأ نحو قولنا جئنا من
غير ما سوق علي زعم ينقضي بالمر والوقت
انما برزوا من الماء فقط عاشق في امن من اللحن
فقولنا علي زعم نابت فاعلم ان سوا غنى عن الخبر وكاف الخبر لم
يندرج في ذلك لقلة اول انراي المضاف والمضاف اليه سبي واحتمل
سبب اضافي فكان المرفوع للمضاف علي اي قولك ان غير سبب
اي انما غير اسبق اسم فاعل المضاف اي حرز ونحوه اقول ان جواب
بان ما سوق في مرفوع او انه محذوف فاعل محذوف مستوف لا يستلزم
لعدم عله هذه اكون ثانيا لا يستلزم فحقا بخلاف الاول فانه
حاشا اي له يقين غير من تأمل ولا يبتدأ بـ انك في الفاعل
فانه يكون ذلك نحو جاني رجز وقول بين الحاجب ان الفاعل محذوف
بالحكم المتقدم عليه فانه حيث كان المرفوع المحذوف فقد ورد على
غير المرفوع والعزم بين الفاعل حيث اوردت في قوله سبب والمبتدأ
حيث لا يكون الا مسوقاً ان المبتدأ اذا سببه المضاف بـ انك في المرفوع
لا يبتدأ به فيقول يخافه الفاعل فانه يبين الفعل انما هو صلي الكلام فكل
جزم ذلك الامة من خبره على الفاعل في المرفوع
لازمة تقتضي انه قد تقدم الخبر كانه لا لا مسوقاً له من يدق النفس
مع انه قالوا له يكون مسوقاً اذا كان في فاعله او مرفوعاً او محققين
او محذوفاً اليه ان المسوق انما هو المرفوع فلو وقع في غير ان
المحاذر لا يكون منه بخلافه لان في المرفوع من المرفوع ولما كان الخبر
من حوزة العادة اللهم الا ان يقال هذا السجع تكليفاً لئلا يورد
ثم اعترضه حاشي بن الحاجب بـ انك في مقتضى قولك ان الفاعل
ان القابل من خبر الحكم المتقدم ان تقدم الحكم مسوقاً له فوعت بكلام
الكوة

لو يبتدئ بـ لغة المخاطب فيخرج للفرق الذي قاله ولنا في هذا المقام
كلام فليس حذافي لثابة الانحراف مع العلامة سم وبتقيد الصفي
وزيادة علي ذلك فاطلبها ان تنبذت وعليها ما لم يمتد من
احال الحرفين فالتصديق من واما المرفوع فلان المراد ان لا يمتد من
بخلاف رجز صالح جاني فليس الا المرفوع من تأمل توجه الي المرفوع
والمرجع انظر اليه في قوله فاقول في المرفوع فاقول في المرفوع
اي الاسم المضاف كان المرفوع المحذوف فاقول في المرفوع فاقول في المرفوع
ان اطلاق الخبر عليه ما سارها كان فقتلها حلا والاف السليم عليه
وهو ان يكون ما سارها يزال فخرجت التلاوة وقول
يا رجزا من لا يزال المرفوع ارجم المرفوع من لا يزال
حاشا فله بل لا يزال المرفوع فاقول في المرفوع فاقول في المرفوع
هذا كسبه فيما سببه المرفوع فاقول في المرفوع فاقول في المرفوع
يا رجزا من لا يزال المرفوع ارجم المرفوع من لا يزال
يا رجزا من لا يزال المرفوع فاقول في المرفوع فاقول في المرفوع
حيث انما فيه فتأمل لان كانا انما حذوف بعد ان المصدرية فقط وانما
يزيد بعد حذوف ما عدا عن او كذا بعد ان الشرطية في قوله فاقول
حذوف انما وانما ان كسبه لا تفعل غيرم قال ناصر القدر في القائل
ولا حاشا اليه انما كان بل المرفوع المحذوف فاقول في المرفوع فاقول في المرفوع
حذوف انما وانما ان كسبه لا تفعل غيرم قال ناصر القدر في القائل
لكن انما هو انما كان بل المرفوع المحذوف فاقول في المرفوع فاقول في المرفوع
سواء في انما هو انما كان بل المرفوع المحذوف فاقول في المرفوع فاقول في المرفوع
لا اعتنا بها القياس من انما هو انما كان بل المرفوع المحذوف فاقول في المرفوع فاقول في المرفوع
في التلخيص عبد الرحمن لا خفي في حاشا فاقول في المرفوع فاقول في المرفوع
ويعجز رجز ما يمتد في كان وخبر حاشا في الاول اي كان في علم خبر حاشا
يتقدم في خبره ويخبر ما قاله الشوق في قوله فاقول في المرفوع فاقول في المرفوع

بعد النون سأل أي لأنها تخرج لالتقاء الساكنين فتقوى بالحركة ولا
يوجد فيها وفي الحقيقة المد الرعي السماع والأفكانت تحذف
الشدة ولا تحذف خاتمة فها في كذا رأيت وهو جواب قولهم فعل
الفاعل له وله الأفعال اخر منها قلما وكثيرا وقصر ما وطال ما قلت
والظن في هذه أنها ليست أفعالا لأن قلما انشئت عند الغلبة وصار
أداة في غير ما وقد اومضت هذا في أول كتابه الهزجية ومقت
بغية الأفعال فأرجح اليه أن ننسب وأبحث كان قاله في هذا
دقايق فائدة لايمان من أن دام زيد محمدا عن التماسه طاعة
لما منع من أن ما دمت محمدا فاعل ونصب على الحال وقرره لا دليل
عليه اتصال المتابعة بطلب اصطلاحه والفاعل الشرع
القر ولعلمهم لا حظوا أن كان أشهر أوام الياء فغلبوا قسمها
لتوجيه وهو انشأ وما بعده وما قبله أخبارا
كالقتران بان وعدته داء ما مضى ما وتكون ما فاعل الضمير
عليه ما تفرع به محله يسمع وهو الخبر المحذوف وتكسر مقول
الظن انه وما بعده محمول مستأنفا في حيث يروى في محل لا ينسب
حصولها ومطلوعه على ما قبله كالحق المتبادر فيفيد أنه من شرو
اعماله أي التلاوة الآن يقال للمفسر انشأ المضاف للمعراج رسل
الجهان فتأمل فاما ما قد مر هنا انه ما مضى الطول المعلوم
عليه ما قد مر في المتن لا انشأ في الموضع عليه سبعة أحاديث
وتبين انما انشأ في المنعده صرحوا أن عمل من في العمل
وأن كان احتمالا في العمل فالمراد بالمراد انشأ في العمل
مع تبحر منه في ذلك وضايف وقوله وجم خبر من في العمل
فيه الدواب وقوله والوجه في الظن أصله ليس المحسن
أما ينسب اليه أن المحذوف حين تحذف الكسرة لا الاصل
أي بالله وحكمته لحكمته من حكمه

ما قبلت

ما عات الحرام الكريم لنفسه والمزج بصلحه الجليس الصالح
ومنها
إذا الجود لم يزر فحلمت الهذي فلا الجمع لسوا ولا المال
ومنها
الأدع المن ولك شيبته وأذنت بمشيب بعده هرم

ومنها
إن الطاف الي لي قالت حل منكا

لا تنقاد رعاكم أنا ولي نكركا

وما قبلت
ما قلب أنك من اسماء موزر فاذا ذكره في يوم قد كبر
استغفر الله خيرا وأخبره فيهما المفسر ذات مباسر
الي غير ذلك على الاستعانة في قلبي فأن واجبة الفاعل
في محل معرف مبتدأ محذوف وما قبلها خبر معتد وهو إذا واداه
وحيث عمل الذي حذف إذا لأنها انما انشأ في جملة فعلية فلا يقع
بعد هذا أن يقع اندلس ما فاللسر ظاهر طالع على أنها
في محل معرف مبتدأ محذوف وما قبلها خبر معتد وهو إذا واداه
أو مضاف إليها إذا الغائبية وهي حرف أو ظرف عامله محذوف
تقديره فإذا قام زيد فاجات وقت قيام زيد وانما انشأ إذا الجملة
اسموية محذوف العربية كنت اذن أن المضاف انشأ في قوله
فإذا هو ما قبله خبره فإذا هو يساويها محذوف الفعل فالفعل
الضمير والآخر فأن هو هي وانكر في الأول في مجلس البرمكي
قيل في يوم سبت مائة فاستبطط المصنف في المعنى فليكن له خبر
عن قوله نحو أول قول لان أفضل التخصيص بوجه ما يضاف اليه
وفاعل القولين وأحد أقول له حاجته عند الان حيث كانت
القول خبر عن القول بالهيئة عند الخبر معي ولا يصرح للتع
بداية الا اذا كان الفاعل واحدا والكسرة على الكسرة فاجله

محكية بالقول لان المراد ان القول نفس هذا اللفظ وليس مضمولة
للقول اي ليست منه مضمولة بل لا ينبغي ان الخبر مرفوع بالمبتدأ وفي
ذلك قال اخونا الفاضل الشيخ احمد السباعي
ايها المذاق حار فما في علوم كالشمس نورا فما
جملة حكوماتها بقول ولم تقول لها الذي بين ايدينا
فاجيبه بقولي

بافريقا عني بنظر كبير لا احسن انتم المومنان
بدا قولنا في حيد الزري عن ابي الحكمي صلوات الله
قال هذا الحق بن هشام في كتاب يعقوب اللبيب عن
لا هو مولد لها اظان اسمها موريا او ميتا عنده من امانته
فيقول من فروع الحديث ووجهه انما هو في الحديث في قوله السلام
مع كرامة بلصقة او فروع الحديث في قوله السلام
الجنس ابي الحسن افراده ابي يعقوب عن ابي الحكم عن ابي
لا يعقل في المعرفة لا انما شخص كذا قال الرضا لكن له يحيى انه
لا يتاخر في نحو الجنس من المعارف ولو نظر فاحل في ان لا
لا انما علمت بالاصل عيسى بن ابي اسحق والخامس التأكيد في هذه
التأكيد النفي والتأكيد اثبات وقيل هو من قول المتفيع في التفسير
ناحية هو قولهم نافية من الاشارة الى الالف واللام والواو

جميعه المشركين واستغفار الدنيا بجامع مطلق الظلم
 ان لا يستجند بكلمة ان لا لصلية على حد في حرفه وهو المشرك
 الى ما منه في هذا امثال امرى بان لا تسجد والباقي راجعة الى
 كنت ما قاله المهم انسب وانظر ما في ذلك زيادة او اقل واقله اع
 فائدة بما اشارت اليه من حيث تحت له يستند اليه فعل السجود
 على صورة الاشياء بل على صورة النفي وكذا قوله ان لا يسجدوا
 ان الرجوع محتج عليهم ان يستنجح خبيثه يستند اليهم الامتغيا
 والله

والله اعلم باسرار كتابه فان تغفر له العظم وحرام اي تمتنع عادة
ان قلت احرار على الاعتناء الشرعي والاصلي والمزاد عدم رجوع يوم
القيامة تمتنع بالسمع قلت لا يناسبه قوله بوجهي اذا فحمت
يا جوج فانه غاية لامتناع الرجوع في المراتب الرجوع في الدنيا لا على
سبيل الاحتمال اي كما في العاملة على ليس وقولهم فيها نافية للرجوع
اي احتمال الرجوع والافالفة في سياق النفي ظاهرة في الوجه
بتقدير مثل اي ابتا ويل العرفه بكلي ظالمه بالذمة مطلق بل في
طبيعة وباني حسن رجل حسن الفهم ما ورد ايضا على ما قالوا
الرجوع من موسى اي لكل مبارقة واما اولوا احوالهم على وجه
الكرم وهو لام الدعاء اي انه يدعوا اليه بان جميع الناس قد اده
غير مستحق المستحق الحامل في الحقيقة أي الخرج والمزاد
لا ثم علي والواعل من شواذ الناس ولا دعوة بما لا يفعل الله
المزاد لا يفعل على الوجه الاجل والافالقول فعلة لا تنوقف عليها
الغايدة او المراد انه لا يفعل تحققة في الواقع الا معه وان لم يلزم
ذكره وقد بينا مشايظ الفرق فليتامل ذلك من باب
الاشتغال وتقرها بقول المصنف في ولما احدثه اقول
لم يفرده المصنف ان قول المصنف عطف على قول باب الاشتغال
الذي هو من جهة المفعول به واعلمه نظر للصورة الظاهرة
فتامله في احرار تشبيهه ايجب الاصل ويستخرج من هذا
ان الصانع هو من ادعوا واما بعد هذا فادعوا في الدنيا وهو
قول الله انما الدنيا دار وليست دارا حقيقيا اذ لا تدوم فاعلم
هذا وذهب بعضهم الى ان المصنف منسوب ببيان انية
عن ادعائه ادعوا المصنف ان الوصف التشبيه بحسب الاصل
فقد يمنع في غير ما من حروف الدنيا اذ انية التشبيه والمصنف
بالحق اقول الا نسب بقوله فيما في والحامل على ذلك غير الواضح

قوله بكثرة الخلق في كل زمان
معمد فطرياً وقانوناً
يعني ولا ينفك فيه الخلق
بمقتضى الخلق ما خلقهم

او بيان انه يتقدم في المقام ما يناسبه فيقدر احدج معاشرا لا يبين
 واحقوا بها العبد وابن بن بنسئل وما قاله المصنف ايضاً وهو
 المنقول لا يورث حجة ان نسبة الامه كلها للنسب او احد النقب
 او لي بالمومنين من انفسهم فلا يختص به الوارث ولا يجب واثم
 موثقه في هذا وايا ظاهر انما في محل نصب خاص وهو قول
 وقيل بل هي منادي جرف محذوف والامان من هذا الانسان نفسه
 وعلى كل قول المصنف في نفسه وانما فعل كذا ايها الرجل غفصا من بين
 الرجال محل مفعول وليس القصد انما حاله او يالث في النقص
 وليس لازماً فيكون له باعد نحو اياط والاسد اصله باعد
 لنفسك من الاستحقاق في العامل والمضاف فافصل الضمير
 وحذف من نصب الاسد وافتتح خبراً عن التقدير استحقاق
 خبراً ويجوز ان خبر مفعول مطلق لانه انما انتبه انما خبر
 وعلى كل فهو اشارة لنسبة الشدة وكثرة الاستعمال الموكلة لعماد
 فيرد عليه مفيد التفصيل كما معنا بعد واما قد اومع في التنبيه
 كلي بكا كذا ان غفلة الموكلة لعماد هي نفسه قوله على الف
 عرفاً او غير ذلك انني حقاً كان في في الاخيرين والاولين
 الموكلة لعماد انما التقدير فيكون مناه وتقدم في هذا التفصيل
 من اما واعترف عفا وحقت بوقته وحقاً ويريد بالموكد
 ما يقيد به محدث عاملة لا الموكلة المشبه الذي عتق حذق
 عاملة ويحل التنبيه في مفيد النوع يقع عليه اي
 بحسب الفصل والا فالمنقول هذا المشبه وهو المفعول به
 لكثرة دونه والمطالع انما يطلق عليه مفيد بالاطلاق
 ولكنك فعلت به فقلنا بما سمعنا انه لا بد من وجوده قبل
 الفعل وليس كذلك ان يكنى بالامثلة ذات في العام سلب
 الفعل عليه فلم ان جعل السموات في خلق الله السموات ان مفعولا

به ليس بشياً كما قيل علي ان المعلوم ثبوتاً في نفسه كما هو ذهب النصارى
 وقد تذا لك انما حاق في غير هذا المحل كرهت الخبر الفخر في مفعول
 بالانه ثبوتاً في مفعول يدور عليه من حيث الغريب المنة ولما يقول
 موكداً لكونه موكداً مشتملاً في الفاعل وقوله تعالى برك البرق
 حذفاً وعلماً انما يشاء بل اضافة افعاله او ان عاملة البرق في قوله
 من سبيل اي يجعله راين والاول اقلح ذلك الكلمة على التعليل
 فيه تسبق اذ الدال عليه اللام وقال فيما تقدم ويجوز في مفعول
 ولا يقبل ويجوز فيه لانه اذا فقد شرطه فليس مفعولاً فليدرج
 بل كل مفعول مفعول به لكن به فيها وهو ترغيب ان نتلوه
 مفعول بعد التوسيع محذوف الجاز حالاً من كان بعينه
 هذا يشتمل المتأخر مع جعلها مفتاحاً مستقلاً يجوز كون
 محالها افعاله اذا جعلت مجرى مبتدأ في اليقين ظرف مفعول
 المحذوف وهو الخبر والمجرى في معنى نفس الجريان لان مفعول
 للزمان والمكان والحركة والمجرى جريان حاصل في اليقين فان
 جعلت مجرى بدلائل المكاش فان جعلت المجرى بمعنى الجريان
 تفين ايضاً ان اليقين متعلق بمحذوف والاحتمال في صيغة
 بالنظر لكل من البدل والاحتمال منه اذ يقع المكاش حاصل في اليقين
 والجريان حاصل في اليقين وان جعلت المجرى بمعنى الجريان فالقيد
 في نفس خبر كان في الخبر بالنظر للبدل واما المبدل منه اذ يقال
 محال الجريان هو اليقين والافعال الكاش في اليقين فاعلم ما قلنا
 ثم انظر عبارة الله فانها معنونة فقط واليقين ظرف خبرها
 يعني ان متعلقاً بمحذوف خبرها قال اي محالها اليقين اي حاصل
 في اليقين والمجرى بمعنى الجريان محالها اليقين وقوله ويجوز
 كون محالها مبدل لانه المكاش بدل استفعال في اليقين في ظرف
 لان المفعول به الاحتمال عنه البدل لا الاسم فيه نظر لان قولهم

يقيد ان الفرق متعلق بخلاف خبرها هو الوجه الاول وعلمت ان
 الاختيار صحيح بالنظر لئلا من البذل والمبدل متعلقا بجملة القول
 لان المتعلق بالاختيار عنه انما هو المبدل لا الاسم اي اسم كان المبدل
 منه وقوله ويجوز في وجه ضعيف في ان لا وجه للضعيف وقوله
 وذلك علي اعتبار المبدل منه دون البذل منه لما ثبتنا هذا
 ما اقتضاة في التفاضل واستغفر الله العظيم لان ليس
 باسم بني علي حفيده انه لا يذهب في الفعل لان اوله في لان
 بعده اسم مؤنول من ان والفعل وهو متعلق به الفاعل لان
 المشهور في مثل انما هو في علي مع مدح من اعيان لان
 هناك في عطف خلفه وايتان مثله ولا يربط معناه ولا يذهب
 في المتعلق مع من ان اسم مرفوع ولا يربط في الاول المتعلق
 فقه قيل بانه سماعي وقال بن مالك والفعل ان علي بلا متعلق
 احق عا في معنى ما علم ان هذه الواو تفيد مضامنة
 ما بعدها المحمول ما هو الفاعل فيه علي فبما ان سرية والتبديل
 فعل الاول ابنه مع اميك وعلي التثاق استمر مع اميك
 وعلى الثالث استمر في اميك فمع المتبادر في معنى
 ان استمر لك انت واميك او المضامنة في خبر استمر
 هو مع اميك لك وذلك لان المضامنة امرا مع المتفعل
 او مع الفاعل في شئ سبق في واصل امر لم يشترط
 ان الامر المعني امر لم يشترط كانه قول اذا عمتك البصر
 حال من امر في فذكر واصل امر في اللبا لبا معناه امر
 مع اللبا لانك مع اللبا في فذكر امر في فاعل وقوله الملت
 الخبر في زيد امنا المضامنة مع الفاعل ومن امر في
 او ناول بلا نياز بينه الى ومن روي في عمتك بالكرم وجمعة
 الحلة في نحو حازب والشمس طالع او والجميع على صفتي اذ هو
 في ناول

في ناول مبكر او مجزى او وضع منه معناه الطالع الشمس واسم
 واصطفا في القوم في حال حتمية وقيل بل في حال سببية
 والتقيد برطاعة الشمس منه وقاله الافضل للمبني في
 الحد معقولا مع او معقولا في ما انقضى منه وقت
 وليس المراد المضمون المشهور المقابل للمفهوم فتسبب
 فالمراد بالشمس التسمي والرمز المشار اليه ان المراد على
 اتفاق المعنى اتفق اللفظ او اختلف ولو كان المراد الضمك
 الذي هو فوق التسمي كان حال الامتناع انما يدارع
 اختلف في نحو هذا اهل الفاعل المبتدأ التسمي معني التسمي
 اي التسمي على كونه في يد امة حال كونه في يد فاعله او الخبر
 اي منسوب لداره حال كونه في يد او مجزى في ايضاحه
 او مجزى في موقفا وهو المشهور وعليه في الالفية فقال
 او اجتمعت لان الفعل لا يرفع ويقتض في انما متحدثين
 الذي باب ظن كحاجي المعنى وهو انه في معنى في العينة
 اما لفظها قال في صحيح لغيره كما تنبيه عارضة بغيره بالجر
 اما على فاعل من وكس لا ضرورة لان قوله
 في الجمل في مثل اسم التسمي في القوم بين الضم
 ذكر الجمل الذي هو في في الشواهد وهو مبني على ان الضرورة
 تفسر بكان الارباب ولا اعلم الان او التبدل من ضم ضرورة
 وفاعل من ضمير حاتم فضاء اي حوية وهو ما لا دخل
 بل في الاستناد ولو تعلق على المراد نحو ما خلفت السموات
 والارضين وما بينهن لا عبدين لله دره فارسلنا قال الشفي
 على المعنى لا ما في ان حال ايما عجمي حال في سببية
 غمت في ذكر انواع الحال اي وهو في تمام الحد والاما كان
 جامعا منه السبعين اما من اسم وفعل نحو انما خبر مرفوعا

فهذا يعرف من ذكر الوصفية في هذا الحال والسكون منها في هذا القبر
والثالث ما في السماع الحق ما يقال من ان هذا مناسبا حتى ينفق
ان تثبت بالورث بعضه بحسب ما يحتمل المشقة فيه وذلك بان
بالغرض يعني كما يأتي بالحق من غير ان يرد فيه في قوله تعالى ويجوز ان يكون
عبودا ومن لا يتدخل في هذا الحال يقال هو ناقصة ومن رابطة
تجوز تباعدها على بدل الاستعمال لان العمل في سائر احوال الارض
المنقطعة وانما يدل بوجهها على ما يحتمل من سيقايتها فيكون
ان في التفرع اي تفرع ما قبل التلازم على الجميع على المعامل
في التتابع احتراز احد نحو ما زاد هذا الحال الا التفرع في بعض
النقص لانه يقال واذا التفرع وتنفق ان المراد بالنقص التفرع
الذي يفرع وتذهب وجعل منقطع لان المراد بالمحال الوجود
الحاضر والمحال فاعل زاد فالمستثنى منه كونهما هو الموضوع وقوله
لا يقال زاد التفرع لان في بعض كل التفرع على ما علم في بعض
والناقصة ما كان ناقضا لا يخلو من غير فليس التفرع من هذا
الاستثناء فقول المفسر لما بعد الاما على على التفرع فيه محذور
الاحتراز بالمستثنى هكذا ينبغي ان يعرف من انما يلزم احوال الخلق
عليها الارضية اي البعض لا ينفق التفرع في قولهم قام القوم
ليس زيد الخمر على زيد بانه ليس من البعض الثاني لان الخمر
على البعض بانه ليس زيدا كما ينفق في هذا الله عز وجل وان
فلازما لكانت الخمر منسوبة لزيد فلو كان هو من التفرع من بعد الله
عالم في حيث قالوا من اسم بعض بعض مستبعد لان التفرع من
على بعض الناس بانه بعد لا على من بعد بل ان بعض الناس
فتأمل ومثل قوله تعالى يومئذ لا يملك امرؤ شيئا الا بقول رب
الناس لم ينجح ذلك منساقا لان المراد بالاولاد اولاد الخلق وقوله
لذكر مثل حظ الانثيين اي الذكر من هذا المطلق ان كان ذكر وقوله
فان ذكر

فان كان نسبا للمير للاولاد اي فان تحقق في النسب الخلف فثابته
الكتب بصيغة التفسير وبلغة قبل سميت بلغة لثلاثها
اي سكونها ومنها البلية لان تفرع لا يتفرع في الدلالة واما
انتمت من ما وبقوله عا الهية لانها هي التي لا يجوز ان يقال
ولبعضه
عامل ما عشر فاق من حمها وقد وكلها في من بيت تفرع
سنتهم بشرا الوصل فاعلم بلع بك ونبي زيد في امه
وبين الي الله سلامه في الاستطاع ومن سطره ووف كالمزني
اراد بالزاد غير الكافة نحو فيما رجة على كل وبالكافة غير
للمير يثبت قبل اول اسماءه بعد الهمز وكنت سبي عن الوضوء وال
فان اية تشملها حال ان الكافة تشمل الميرس لكل المنفويان
ونرا محتمل في كل لانه ادمرهما في المفعول به وان لم يثبت
عليه لان الناصب لا يدخل على الناصب اجاز بعضهم حيث
لوان نكر على على كونه على جارة مولدة لادم وانما سببه وانما وليد
لما هو العكس فاقاد ان الناصب يدخل على منكر وهو العكس
الامر في دخول الجاز على مثله في ان لم نكر في اهلكه وقوله
لما ان تفرع المشاهدة ما وان قيل ان ما هنا كافة لا معدنية
ويعد ذلك تفرع في العطف وخيلها في الشراف بعد ثم جعلها
في التفرع مستغلا يعني في جوار الزمنا او تفرع في
حق في الحقيقة حسن جعل اوجهها يعني الا وكما هم راوا في حيث
كان التفرع امر من احد ان يعبر على طرية فيراقت
نسب واحتمل في منظر من التفرع ليس مستبعد بل ان اردت
بعد قوله في هذا الجواز زيد من التفرع بالاية عند زواجا هو
الشراف وما تم جعله مستبعدا لا لظن لما هو باعته بل لظن بعض
الزوال والرب الذي يعني فلا يبق في انما كان بعض من مشا طوع

عن القول لانهم قالوا ذلك في انشاء الكتب وقيل في الهمز قبل
القولك سوزن حتى ادخلنا في قول الحق مستقبل بالنظر لما قبلها
السير وكما فعلوا وان العزم في هذا او عاده انما هو الاحتمال
لان فليس العزم فيه الي استقال صلا لا حقيقة بقول الرسول
فانه لما لم يكن المعنى فيه على الحال كانه لتوجيه الاستقبال بحال
لكن انما خبر بانه يصح في الآية للحال المحل وفي المثال انما بانه
مستقبل بالنظر لما قبلها وان كان لا للاستقبال باق ففانما
وحرر الثانية لام العاقبة اقول لم يبدلها في المتن كانه
راعي قول بعضهم انما هي فاسم العلة اللام الزائدة ويمكن
انها فعلية والمفعول محذوف وليست زائدة في المفعول به
والنقد بانهما يريدان ما يريد العمل ان يذهب عن الجرس
وامرنا بما امرنا الاجل ان نسير الى العالمين او ان الفعل منزل
منزلة اللام لام المحرر واي اللام المضافة اليه وهو
الغني وليست المراد به في المعلوم المحقق الذي الايات اذلت
تفرق ثم اخذنا في اسم المحرر فحقيل هي زائدة في خبر كان وهو قول
الوكهيلي ويعتبر في الجحدق والتقدير ما كان الله ذا ان
بغيره واما التناويل بالوصف فلا اذا ليس في يبدل المضاف
والامر واما المبالغة فلا يحسن هنا لان العزم في اصل الشيء
علي انها اساسة كما ذكرنا في كون زيد بمعنى التربية اطلاق على الله
مبالغة وقال الصوريون هي اللام المقوية لوصف هو غير حق
الصحة بانه في الفعل وليست زائدة في حقيقة كاحتماله في الغنى
والتقدير وانما ان الله مراد الان يعقر وقتد ويكون على بعد انما
للعلة والتقدير بما كان الله مراد الاجل ان يعقر على الوجهين
السابقين انما فليتنا حمل ولا يجوز ان التقدير انما في
علي انما يرسنقما للكموب وبه انما للقول انما بكسر اللام
اي روا

اي روا هذا الشرط ان يستقيم بعينه وقوله فانه قد عرفت
المشبهة المشبهة والقناة الروح واللعن ما ليس في الانبياء وهو
سبحوا وادسيقيل فيمكن ان من ادعت ان لست فاذلك الانبياء لست
فانت تحت ثنائ الانبياء النوا وهو ظم ان الاستيناف هنا معناه
الاتيان اقول في قوله في او المعينة النصيب في قول الحطية الم اوجاه
ويكون بمعنى البيت والظان الاستيناف فيمنه انظر في معنى اللسان
المختص بنوعين يجمع بينهما الغائب في هذا الاختلاف فحتمه
باختلاف المرجع ثم يبدل ما في حرف الجر لانها تحت لعمري وانما
تذكر في النوا سطر اذا الثالث ان العطف على هذا التقدير
حال على الجاورة في الاول في هذا المثال اذ لا معنى له كما يظهر
بالتأمل ثم في التعليل اي التعليق المحرر عن تخصيص عاقل او غير
زمانا او مكانا واما اي فليست في التعليق بل تعين بحسب معاشا
اليه والمهم ان الجوزع انما لغاوا الايام في المضاهية لان الصانع
يكون في محل جزم اي محل لفظ او فعل لو كان مع بالكان محرر ما على
احد الوجه السادقة في نظيره ولا اسم هذا او العمل يتبع الطلب
فما كان القسم الاول يتحقق معناه في فعل واحد جزم فعلا واحدا
مخلاف التعليق فاما يكون بين اثنين لم يولد المشهور ان المنفي
المعنى وكان حص هنا لانهم محل النزاع لانه قيل قد ولد العزير
والمع وان المعز ولد من معز وان كان الذي في الواقع ان المعز
انما يمكن ان يكون في القوة عاقل صفوة ولان على المستعمل في
الذين العالمين الي انما اسم والظن انما عنده لغز العاقل لهما
التلافي فقل عند شرا اننا لنا العوقية جمع فطعة وهي ما لا تقع
والمتخفف من الامر اي لا اخلاصها هو ما من مطالب في الامر فاداي
الخطا ووحيد بالقاف وهو ما لا يقع فقط فومك بسكون
الوقه وكسر الميم مخففا والبيت من السيطر اذ اما استنباط

هذا ان الجواب انهم لا يكون ماضي المعنى وهو ان لا يكون معلق على الشرط
واما قوله ان كان تقييده قد من قبل فمضت تقييده بتعين صدقها
وانت الغال انما يحل امثاله وهذا غير من حمل المقص الجواب
هنا ماضيا بمعنى فلا يخفى اي فانه اعم الخوف وهذا التباينة
عن لانه من مقتضى الخوف وليس التقييد انه ان خاف اقبل النهر
الامر انما هو فاعلمنا انما يحرم ولو اسماوية اي هذه الامكان
بفعل الامر ومثله له بقوله تعالى قل تعالوا اتل او باسمية عن
غيره ومثله له بقوله اي بينك او باسمية وفعل ومثله له عكائه
خبري او عا لفظه لفظ النهر ومثله له بقوله حسبك حديث حديث
بم الناس فان حسبا ماضيا على كذا او اسم فاعلمنا ان معنى
بكنى فلم يعرف الامثلة كون الجواب محويا الى ان لا يكون
التأنيبه قبله قال الاستقوي بشرطه بعينه ان الشرطية
بدون لا فلا يحرم في الراء لا الملك اذا لم يناسب ان لا يكون
ويجري فيه خلاف الكسائي تقديره فاقبل وهو معلق بالذوق
من السوق طول الكلام وهو مما يحسن مع حذف الالف
لا يحذف بل امرحة عند الطول الزايد فليس مما يحذف في
لان كلامنا فيما اذا حذف الشرطية فمضت بان يحذف الفعل والفعل
او كان ومعه لاهلا للذات انما هو الكلام هو قوله في هذا الشرط
حذف فعل الشرط وحده لا ينافي هذا الذي معناه بدون الالف
احتراز اعنا الخوف في جواب الطلب هذا هو المنهج الصحيح
ومقابلته ان الخوف بلام امر مقترنة ورد بانه لا ينافي في اللفظ
الملك اذا لم يخل في الشارح عليه قبل الشرط والمعه استباح قالوا
بانه يقتصر في المقترنة ولا يقتصر في الملقول لا يرفع وقيل بل الطلب
لانه ضمن معنى التعليل ورد بانه معنى حقه ان يكون في الخوف
والذي عرف تقييده معنى الحرف الاسم لا الفعل واقول قد تضمنت
النزهي

النزهي ونعم المخرج وبسبب النعم الى غير ذلك على انه يرد على اعتبار
الاداء ان الحازم في الفعل كالجارية الاسم وحذف الحاء وادعا
عمله بشاذ وهذا واقام بحزم في جواب النفي لان في حزم بعد
الوقوف كالا بحاب الذي يحرم بالوقوف فيعد عن الشرط الذي
يحتمل الوقوف وعدمه بنية الوقوف اي فاق به على حالة
الوقوف وهو السكون لا يختلفا فمبنيهما اي ان لكل منهما
معنى مستقلا فليس معنى واحدا حتى يكون بدل كل
ولا انما في حزم الالف وحقق يكون بدل بعض واما قوله وعدم
دلالة الالف على الثاني فهو نفي ليدل الاستحالة لان ضابطه
ان يدل المبدل عنه على البدل اجمالا لا تفوقا فنعقد زيد
يدل على شيئا فاعلم على احواله او طاعا اذ لا معنى لتفوق الذات
من حيث هي فتولاك عليه بدل الاستحالة هذا وقد بدعي
صحة بدل الاستحالة اذ لم تمت معناه لا يبطا والمعطية
في ذاتها حسنة لا معنى للنهي عنها فلا بد من وجه للنهي
تفويض الاخلاص او طلب التزمينها فتولاك مستقلة بدل
استحالة ولعمري وعينا دلالة او من من قولهم ان تاتى لثنا
نقط ومنه ما يشغ في الشرطية انه مفرغ عليه ما قبل
وليس كذلك انما هو مفرغ على احد الشرطين المذكورين سابقا
وهو معنى الشرط الانساقه ذو خسر لظهور تقييد الشرط
وقيل يجب في التقييد على اداء الشرطية عنده سر وقيل
هو الجواب فمضت لم يحزم لاقية حذف المستد اي فانا نقول وقيل
بل لما لم يخل الالف في لفظ الشرط لكونه ملحقا مع انه ملحقا
اهل في الجواب اسماوية ومنها وجب مراعاة اللفظ تقدم
او اقر كانه لقوي الخبر وجوده لانه فروع في القوي الى الجارة
وهو الشرط المعين لا القسم الموكد فتأمل بطلان قوله وشيئا

جملة سد مسددا كجاء تجوزيب القسم على وجهه اي يوم الا أصبحت
 منصوب على الظرفية متعلقا بغيره وان قلت ان قد روت
 المتعلق مقدم الزم ان المضاف للاستفهام على غير ما قيل في ان يلبس
 منه الصدارة وان قدرته موجز الزم على ما بعد الاستفهام فيما قيل
 ولا يجوز تقديره بعد صيغة وقيل اي ليل لا يلزم الفصل بين المضاف
 والمضاف اليه قلت تختار الاول ويفتقر الخبر على ما تقدم في المثال
 او الثاني ونقول المضاف للاستفهام كان هو الاستفهام والآن استفهام
 يعمل فيه ما بعده فكذلك اما هو غير ان الاستفهام يحصل ان المضاف
 او المضاف اليه كانا اسم واحد للاستفهام ففصل في منصوب
 على المصدرية عينه على ان متعلق المصدر ويعبر عنه بالكان فالنصب
 على الظرفية السامع لعل جعلت من المتعلقات ورواها المفترضة
 في جعلت انزيد اقايم كانت انما المتعلقان الفتح حكما بانها مع معلولها
 تمولت لعل ولا تعلق وانما منع العرب ان يكون له خبر فيبالي اخبار
 كما منعوا من البناء جعلت من هذا او المصل فعل في قوله
 تشاكنتم حكما بان مولا انما تسلطت على المعلومين بعد ما كان
 لعل علقها عنها واظهرت فيها ما عمل نفسها سببه وهو انما هم
 من اصلهم بحيث لم يبق منهم احد يحلفهم وقوله في قوله
 لا اقول لا تايب لكونه من موصول والمفعول له وان
 فيها محذوف اقول المحذوف هو الثاني اي كالمحذوف او في قوله
 شيئا وكان اطلق عليه اول له ان اطلق على المتكلمين وان كان
 بمعنى مكل العدد اثنين كما سبق لنا تخفيف عند قوله فاما فانيها
 كلفعل ينكر ولا غير الاول فبان انما اوله وان غير الاول اصله
 من بان مفعول ظن ولم حكمه واما القول في حذف الدليل والظن
 دليل والحذف لدليل يقال له اختصار والعقل مع بيان في تقديره
 ومعلوم المحذوف لدليل كالثابت والغير دليل اقتصار وهو ان يقول
 الفعل

الفعل منزلة اللزوم ويقطع التفرع عن المولد بالهيئة نحو فلان يعطي
 اي يفعل الصطامن غير نظر الى ان المعطوف دينا وادهم او غيرهما
 هذا او قوله لا يجوز حذف المفعول في باب ظن مراد ما لمفعول
 الجنس فيصدق بالواحد والمتعدد واجمعا في ذلك ان قلت
 مفتضح الظن العكس بان يجموع المفعول في حذف المفعولين اقتضا
 ويجري الخلاف في حذف احدهما قلت المتأخر عن السماع فيمكن ان
 سمح بتثنيه في اثنائهم والاول على ان الحذف اقتضارا تنزيها عن
 اللزوم من كل وجه فاختاروا حذف احدهما فكله للاعب لا الى
 حوله ولا الى حوله في ظننا بل ذلك الروايات يسمي الاخرين سائر
 المار على الفعل بان يستوفى وهو فم كفسل من غسل وعطا
 من عطى اما من اغتسل واعطى فاسما مفعول كما يقال
 ومثاله ما يحلفه لكانه اما جعل الاول فعل محله ان والثاني مالا ان
 ان الاستقبال والذوق في الآية مقصود حدوثه واستقراره في السبق
 بخلاف الخبر فان المقصود حدوثه لا بقيد الاستقبال يكون تارة
 اي بنا على قول ابن الخليل النكرة المأهولة الصادقة بالقليل والكثر
 وكذا الفعل اما ان قلنا النكرة الواحدة في بعيدة عن الفعل
 كالمحدود والنا الذي له فعل اذ الفعل يدل على مطلق المأهولة
 فتجيبه الله فيستخرج بالتفصيل والاضافة الذين هما من خصائص
 الاسماء بعبارة بالتوبيخ وكأني اغتفر والانه يبطل الفعل في الخبر
 اذا كان لغوا وترجم نحو وبعد وعلم المراد ما عرفت مروي بالصب
 فلا مروي في هذا الغاية مما عند قبيل ما كان في الضرورة للاعلى
 من باب الجر كالانجي فيمنع للمعنى في التسلسل ان ال
 الاستفهام اما ان جعلت للبعد والجنس وقول من استطاع من
 المراد فلا على انا اختار الاستفهام وبحسب على جميع الناس حمل المستطيع
 على جميع الثقلين نعم الله كما هو قاعدة الامر بالمعروف فان قلت نيا في قوله

شام

قوله من تركه في قاله حسب ما خرج به في زيد وعنه وقلت
معناه لا يجد يقتل ولا ينفذ بخلاف الملافة والركعة فلا ينفذ
ولو لم ينفذ انما هو لم ينفذ في الغالبية من تحت الاستطاعة لغنا
اسباب الخ فتامل صنف النكاحية الثامنة في المصداق
قال الوجه المانعة للعمل فان صخر او وصف لم ينفذ ولو كان ملك
في الظاهر ان وصف بعد العمل لا يدل على ما سبق المصدر ولا يشي
ولا يوصف لان الذي يختص بالاسم ويبعد ان يوصف به الفعل انما
هو الوصف لا التاكيد واليدل لانهم يقيمون في الافعال فكان
احتياك ان كان خلا او استثنى لا يشي المضارع حال التحال
المشترك مراده بالمشترك مطلق متقدم المعنى والافعال مشترك
الاصطلاح اغنيته ان اذا اعتد اصطلاح التناظر بكسر الراء
هو قاعدة تفعل كتم ب و مسجد من يصعد الفم الا ان انفق
عين للمضارع فيفعل ايضاً فيخرج وتاويله غير من حيث الما
على ان انفق البسط حاصل الان ايضاً والوصف باب كتم
والكسر الفار ورواية ضار باور اعلمت وكيفنا الخ
عنه ولو بحسب الاصل اي سمائها والضمير النون اي يرها
كثيرا على وزن الفعل اي كثر في وقتها وخرج عاشرها
اي مباحثه وبواسطة كالمضارع لما فيه ال والضمير نسبة للسبب
وهو لغة الجبل بربطه الامتعة اطول على الضمير رابط ال وصف
والصلاة بالاضمار وما فوقه مثله لكن التثنية في سماعي
فله يجوز نحو ههنا وعليه يله الالف لا كان خطأ لانسان
استقل قطع السيف للآفة وقيل اسم للاصاق يعني والما
لا لصاق كتملح بملح لان الما بكيفية معنى الفعل هذا او الخ
ان البار ايرة وان الاصاق وغيره يوحده من الختام ولو لم يذكر
البافعليك الوسادة فيه معني الاصاق بخلافه عليه بالتثنية

وليجوز

ولا يجوز عند الاصحاب شيان ما بين زيد وعنه ووجه ان شيان بعينه
افتقر والا فتفرق اغناسب لمتعدد والذي بين زيد وعنه وشي واحد
ان قلت ج ما وجه تجويزه قلت تعين شيان معني هذا اي
بعد الفراق الذي بينهما وعقله المسافة التي تفصل بينهما بظاهر
قوله تعالى يشير اليه ان موول يا خذ فقل اسكت مسكوتاً ما اي
او جفرا دامت احواله السكون واليه ترك الكلام بالمرح لان
التلف في سياق الاثبات لا يتم فيتمثلج بالسكون عنبرة وفيما
واستتبرانه لا يلائم على التنوين الا بقرع الكلام لهسا وكان وجه
ان مسكوتاً لا يتكلم كلاماً فالفكر في سياق الذي تم في الظن
انه اذا اقول زويدا ونسب الضمير يوحده منفعة لا قبله زويدا
وبه ولا يقال زويدا وان كان الفاعل اسما فقال الضمير بماله
الا ان اللفظ المعامل الاسمي يستلزم الامانة فلا يجامع التنوين
فمعناه السكون اي اليهود اي عن كلام مخصوص او عن
كلام بحسب ما بينك وبين مخاطبك وان اشترى الاول
فقط على استسار الهمسب بقوله المعتمد بقوله عمل مستقر
العمل لما دلالاتها على المتقدمة وفيه عند حاجتي كان معناه
تامل فان قلت في اي مسيلة واردها غفيلة جاز زيداً مع
قوله اوله عليها ذكر في باب اسم الفاعل فاقهم وعكس نحو جار
لنه لا يعمل باجماع ريبكس الراء هي اللام والمسم المخط
نايب قائل وان كان هذا اسما ما ولا فاعقل التفضيل كالفعل التثنية
اغنيصاغ عن الميق للفاعل متغايرة المعنى لنبات في التفاضل
والتميز لان التثنية استظام زيادة في وصف فاعل في سبب فلا يستلزم
من التثنية انه شئ واحد هو اشارة الروح ومنه ان دليله
لا يظهر في حرك الهم الا ان يقال هل على العمل لانه هو ان له غير شرا
اخرج هذه الافعال بزيادة فيده وان لا يكون اسم فاعل على افعال لا يلبث

الي انفسه يد مقدر عاملا ان يبينها ان بناءا احاط به فخر وقدر
 زيد او يكون الثاني جوابا للاول جواب الشرط فخر او فخر عليه
 فخر او جواب السؤال نحو يستغنى فلا قل الله يغنيك في الكمال اولون
 الثاني من معمولات الاول وعواهم فلنوا حاطت من ان لا يبعث الله احدا
 قلت والثاني من يتبعه على الاول فخرها ومقره الثاني عطف على
 معن من بها فان العزة من يتبعه على العزة والعناء والتعب من يتبعه على
 المظن وعلى كمال الاجور قام فخر زيد في غير غيره من فخره
 ويقتضيه لاجل عديته عود الفخر لمنه من لفظا ورتبة عطف على غيره
 ما يحتاج اليه اي ولو من موصوبا لانه ما يدعي متقدم مرتبة لانه
 معمول الاول فلا تنافي بين الطرفين وان شئت بعينه في ان الكرمي
 فان كلامه ما يقتضي المنعم والمجهور فيكون ان عاملا في حقل عاملا
 من معني لم اي انتفى الراكح في عاملا في محمل ومعد حوا
 فلا تنافي في خور يبقا كرمه اشرب بل هو هو لظايل به من ما وحقق
 من غيره ان لما في العامل الاول استحق الاول ولي ان الثاني لا يعد
 علم عنه بخلاف ما اذا تكرر العامل عنها لكن الاستحباب بان تسمية
 ذلك تنازعا فديعي له وجوب محقق ولا مخالفة في الاستحباب
 ارجوا واحشني في يقال هذا كثر من محقق لا يثبت في حال محو
 عامل صاحبه وكان رأي ان الظاهر ان استغناء العامل عن الثاني
 يصح عند الحاشية على ان العامل الثاني انما هو العامل الاول
 في حال ولا يميز لوب تتكلم بها فلا تنافي اما في الماهل فتد به
 في احد القولين وقال لا يتبعها لانه في الماهل فتد به
 فلا لا لا يثبت التنافي في الماهل فتد به اما في الماهل فتد به
 كما قيل في العمل المؤبد لا عامل له والعمل الاول فخر قام فخر
 الصواب بالقياس لسلامة من الفصل بين العامل والعمل
 باجنبي والتوكيد عني اجنبي ان قلت يلزم الفصل عن البصر بين

في نحو

في نحو غبت ورغب في الزيد ان عنهما كما ياتي قلت هذا امر جزئي
 فافهم غير معمول باما والافخر الرفع غوضرت زيدا واما عرو
 فالرته لان ما بعد اما لا لا معمول ما قبله فلا يثبت به ما مناسية
 او كان الشغل طلبا لان الطلب لا يثبت في الكثر من الاستداف
 ثم منعه لانه من متوهمما التتابع من عنوان خبر وطلب عند اكل
 الباب من ان لا مانع من العمل في السابقة الا الفخر الشغل وفيه انه
 يلزم خروج مسائل ما يثبت بالابتداء واستويا في خور زيد
 قام وعرو والرتبة اقول حق الثبيل وعرو والرتبة معه لياون على
 تقدير العطف على حاله لانه هناك رابط مع المعطوف يرجع لزيد
 قيل المثال لا يثبت في صحة حاله ان فرض مثال المطلق مسوق لذي
 وجهين وان توقفت صحة التركيب على شرط اخر ولو لم يثبت
 من الصاح كلام غير هذا احاط به ان لا عطف على جلة الخبر
 اصلا بل العطف على طرما على الجلة الكبرى غير ان الجلة الكبرى
 لها اعتباران معدروا عن فخر المتناسية بين المعطوف والجلة
 الكبرى تارة من حيث صدرها وتارة من حيث هي فلا حاجة لرايط
 اصلا فهو دقيق اصله ان يجوز فيه الامر ان اقول مراده بالحوار
 ما قابل الامتناع لاستفا الامر من لانه هذا البس اصلا اذا كان يكون
 في قلم زيد وعرو والرتبة والاصح ترجيح الرفع عامل تابع في معني
 التابع لانه معمول في كتابته لا في خبره فارجح اليه ان شئت
 مطلقا محدودا او لا والثاني عدم توقيده اتفاقا عود من حين قلته
 على القليل والكثير فلا فائدة في تاجبه ولا يبعد من متصل نحو
 ضريبة مرتبة ويحتمل هنا ان يكون للفعل او الفاعل او المفعول
 فان قلت ان انفي نال به الثاني او هو الثالث من استغناء اي
 نقل خبر الرفع لغيره وان قلت ضريبة مرتبة احقل الاولين
 فقط هذا والظاهر ان توكيد الفعل المسند للغير باعادة وحده

ممنوع أو غير ممنوع فهو ضريبة ضريبة وضريبة ضريبة أو ضريبة ضريبة والضريبة بالضريبة بالاشتراك
في ذلك لا يعيد ولا فرق غير جواهرها نحو كسرة بالبحر والذرة بالبحر
كسرة البحر وعليه في تركيد لعمى الياء أما إن كان في الذرة الكسرة بالسين
مثلا فهو تركيد للبحر لكن على الأول هو ظاهر في موضع الاشتراك إذا ظم
كسرة بالبحر به اعتقلا لأن المقام للتأكيد في الجملة أما الفرق الجواب في المثال
بعبارة واحدة طارئة في به ابتدأ أكد ذلك في مشهد إعادة غيره وحده لقوله
فلا والله لا يلحق بالبحر ولا الهائم أبدا دوا وإسرا من قول

الا لا ابراهيم يجب بشيئة انما احببت علي من اهل بيته ودا
 ويستفي من ذلك اجماعهم ثم قال بعضهم اذا قلت اني احببت ابراهيم
 بعد الاولي فيجب ان التوكيد يدل على اني احببت ابراهيم
 والشئية الماهرة والمهم مراد فافوق الواحد والافراد مراد بالشيئ
 الصادق بالاشياء مفيد تبيين حوي المعارف ولم يتو اوجها فيهم
 لان عمومها العارض لا يستلزم جعله حقا قارضا وانما هو في
 والتعقيب ازالة العموم الاصلي وانت حبيب وان هذا مع ضعفه لا يظهر
 في غير المعارف فنحن لا نرى في المعارف وعلم فيها بالضميمة
 مثل انك ان كان غيرك في الخلاصة والذين احبوا اول الله تعالى
 من جوار كونها احسن اليها موضحة او محصورة فذلك هو وانما من
 قال لا يكون التاسع اسرف من المستوعب ويحتاج ذلك اليه على قول

يدعي علي من قال انه عطف البيان ان عطف البيان من صرح او خفي
 وكلاهما معني هنا وحيات وانه من وذللك ان اليمين في والحق
 المتعلق به يتخلف انه من حيث تعلق في ذواته من حيث اليمين
 الاجتماعية بل ربما لان المتكلم الاول لما قيل له في قولنا لا تقرب
 الذي يدعي وليس مراد هذا ان في كل من اليمين كقولنا لا تقرب
 قد طبع وحيات لان المتكلم عن اليمين من حيث انها اثنان فلا ياتي
 ان لا يدعي احدهما الى عينه بعد بقوله انما هو الواحد فلا ياتي فاقول
 وط

ليس بشي اذ لا دلالة للاصل عليه بل اورد في الفصل قبل هذا في لغة
 واحدة مثلا لا الوصف المؤكد نحو امس الدابر فالحق ان كل الامت انثيين واحد
 وصفه تعالى البيان والتفسير في قوله تعالى وما من دابة في الارض
 والطائر يبدل برحمتنا فيه حيث جعل في الاصل وصفه الدابة ويبدل
 بجناحيه وصفه الطائر ليدل على ان الفصد الى الجنس دون
 العدد كما سبق في باب الوصف لاثنان يثبت في ان الوصف
 فيها للبيان ويثبت ان من حيث انه في اليمين اثنيان وال
 واحد لبيان ان الفصد الى الجنس دون العدد وتقرير هذا
 المحض على ما ذكرنا من الاثر يرد على المصوبين ان لا خلاف
 بين صاحب الكنفص صاحب المفتاح والمصور واستبدال
 العلامة بشم المفتاح على انه عطف لا وصف بمعنى ان قوله
 الصفة تابع يدل على معنى متبوعه على ما نقل عن ابن النجاشي
 ولم يذكر بشي وواحد للدلالة على انثينية واحدة
 اللذين في متبوعه البكونا وصفين بل ذكر الدلالة لان
 الفصد من متبوعه الى احد جزئيه اعني الانثينية والوحدة
 دون الاخر اعني الجنسبة فكل منهما تابع عتيد صفة متبوعه
 متبوعه فيكون عطف بيان لهية واقول ان اريد انه لم يذكر
 الا ليدل على معنى في متبوعه فلا يبعد في التفسير على كسبي
 من الصفة لان البنية تكثر في جميع اوصافها او مع او مع
 او نحو ذلك وان اريد انه لم يذكر ليدل على ان العتيد ويكون الزم
 عن دلالة معنى اخر قاله في تصنيفه والتاكيد وغيرهما
 كما يكون فيجوز ان يكون ذكر انثيين واحدا للدلالة على
 الانثينية والوحدة فيكون معنى هذا بيان المعنى ونفسه
 كما ان الدابر ذلك ليدل على العتيد والصفة التاكيد
 بل لا مركبة لك عند التحقيق الا ان في ان السكاكي جعل

من الوصف ما هو كاشف وموضح ولم يخرج بهذا عن الوصفية بشر
 قالوا ايضا انه ليس ببدل فظلم انه لا يتقدم مقام المبدل من الذي
 الي ما ذكره صاحب الكنفص في قوله تعالى وجعلوا له شركاء الجن ان
 له وشركا فعصوا لا جعلوا ولا جعلوا له شركاء الجن ان
 لتوفا وجعلوا الله الجن بدل للبعد ان يقال الاول انه بدل لانه
 المتعبد به بالانثينية اذ الشهي انما هو عند انثينية من الاله
 على ما مر فتدبر ان انتهت عبارة المعلول انص هو بقصر
 الابهام فالمرح انما معلوم واحد في صفة المدح هو وجبه
 لكن قال غيره المدح من الصفة ويجوز تقديره اعني وجبه
 عاعد معني الذم وقياسه في الذم ما عدا معني المدح
 غير صفة تحتمل ان مرادها المشقة ومثله المولد به فكان
 قال تابع ما عدا ويحتمل ان مرادها النعت واليه في النعت
 انما يجب ان يند قام زيدا نحوها قد يدعي صحة النعتية وكذا
 من جملة امرهم ليس تقديره ان يند في الاصل الاول يعنى هو في
 الظاهر من تعلقان الجملة الاولى ومن تعلق ما فيها طان لونه
 المبدل منه في نية العتيد لا يند في عود الضمير في البدل البدي
 نحو اكلت الرغيف ثلثة او امنع احلاله محل الاول لان
 يكون البدل على نية تكميل العامل ان يقول او امنع تقدير
 العامل ان قلت ما يمنع التقدير مع تعلق العامل
 الاول حيث جعل عطف بيان قلت المعتمد يعمل بمررت
 الاستقلال والعمل بالفتح يفتقر فيه ما لا يفتقر في غيره وان
 قلت ما معنى جعل المبدل من التوابع قلت
 نظر الظلم وعيتم في مقام الابهام اي وعيتم عطف البيان
 في قوله تعالى في سنان البيت الحرام فيه اذ ان بيان مقام الابهام
 فلا يجوز ان مقام الابهام عطف بيان لا يند بنا على انما شئ

وان المراد بمقام ابراهيم مقام به من الامور احيى من طائفة اهل بيته
عليها اذ المتبادر من مقام ابراهيم المكان الحقيقي الذي قام
والله اعني لا يعرف الا ظاهر فلا يخص به لخصه معناه في نفسه وبالنسبة
له ان قلت قد ذكر صاحب الكشف في قوله تعالى جعل الله لكم
البيت الحرام ان الثاني في عطف البيان ليس بلازم ان يكون
او من الله اول الجواز ان يكون الثاني باحقا من الاول
بعد تسليم ما ذكره فلنا مانع اخر لان مقام حجة علم معرفة
وايات جمع نكرة وقد بين ما لا ريب
فالاول من وقاد الاول عامت وفاق الاول الغفلة
وان كان الزم محض في مقام عطف بيان فقد قيل انه من الغفلة
للإجماع في ذلك كما في الاستحواي وبما عكس يتبين كثر
فليس المانع من البيان لا يقطع المتبادر المتبادر وبمرح
في التسمية الظاهر ان الذي يصح بدل الاول ان يصح عطف بيان قالون
عيسى قال الثاني احيى لانه انما استشهد بالاول لعطف بيان نافع
لجودة قرارة من نفعه ولا يدري استشاريان فكل واحد منهما
حقا البعير الا ان الاول نفعه والثاني محله اجاب بقرينة
اعطى الدم ان كان في هذا الكلام اعني قال له نافع نفعته
ودبره فاحمل على غير ما قلته نفعه لانه اعترافه
قرارة اضافته للعلم ولذلك اشتهر كثر كان يبرر من قول
ابن مالك وصلح المدينة بدي في غير نحو بل علمه
وعونيش قاله التكملي التام في قوله انما علمه ما قيل
بشر فلما هم صارهم وما ينقله لكل احد حتى للظاهر او انه
صريحه من صيرته على اخره في الوجهين صارتا العبرتين
المكرية بغير لئلا كل من عرفت
اذا وقع خلافه

قوله خلا فالله واليه اشهد ما لا يقول وليس ان يبدل بالمعنى
دوالر من بعض الراقعة تحيل بالشئ ذكره الجوهرى لان لا يبين
بنفسه اقول بطلت الجواز عنه بان يفر الثاني ضمن الشهادة في
الجيل وبقر الثالث صحت شهادة ازيد فحصل الاختلاف في الجواز
ابو العزم وشيوي بنوري ادعيه الربوبية فيستعمل رب العالمين
بحسب نزع قوم خلاق رب موسى وهارون فمعلوم انه الذي في
ويوافقه متنوعه اي نادرة في مخالفة اعزبي فلا يصح قوله
انه المقصود اعيه لان هذه الحجة متقيدة حصرا لخصميه انما يتبين
بواسطة حرق بيتي والى ان قوله بلا واسطة راجع للتناوب
انه راجع لقول المقصود في الحجة مقصودين خرج بدل التناوب
فان الاول اعني مقصود في اصلا ان قلت كذا في مقصودين
مع قولهم المقصود بالحق هو البديل قلت ملزم ان المقصود
ثانيا انما هو البديل فلا يكتفي ان البديل معنى يقيد اولا
توضيحه للبديل لتبيينه النفس ثم يقتصر المقصد على البديل
فقول مقصود دين اي البديل لعل لا وسيلة والبديل ثانيا
وبالدان وقد اجمعنا ما خرج بدل التبيين فان قصد
الاول في خطا فلا جاز بنية كمال بدل البعير ان قلت
الثالث جزء من النصف وكذا اما بعده قلت لانه لا يحل
مقابل النصف واعترضه جلا للصلاة فمن ثم اجابوا لخصها
وبدل التبيين لكونه حايثا ريد غير واذا كنت اريد
قصدت ان تقول عمر ونفسك بدل اخذ هذا الاصل فالأمر
ما في بعض النسخ اذ قصدت زيدا ثم تبين خطا قصدك
لان التبيين بالجنان والقلوب باللسان صريحة اياها
الوجه ما قاله من مالك مع تعيين التاكيد العقلي اذ البديل
لا يدل له من حيث فوجب انه المقصود دون الاول كالصق بالآخر

في جانبي فحولك والضمير ان مقتضى المعنى كل وجه الا ان يقال
الضمير الثاني يرجع الى المصنوع فكان معناه زيد من جهة ايدى يديه
ضربت المصنوع بيدي ويترك ولو قلت من جهة اخرى كان بالانتماء
توكيد المبدأ فكنت ان من باب استفهام المصنوع في المصنوع
الضمير لصاحبه لضمير النصب وحيث كان هذا الضمير
من جهة اخرى فلا معنى للاستعمال في غير المصنوع الاول فلو
جعل بدل كل بدأ على ان المصنوع ملاحظ قبل الابد والاقدم
يدل بعض كثر منين في هذا المصنوع ان قلت فربما يحسن
بهم قلت هذا اي كل بدل كل انما المراد ان يكون في المبدأ
على التعميم لكونه الاول فكل من عند الابد است اخطا وهو
حق الظاهر الابد توكيد بالمصنوع او فاصل الظاهر
ان ابي فاصل يفي في والمنشأ من اللفظة فيضمين الضمير
المستعمل ولقد استلنا فاعا وابداه من ان هذا امت
الشر يثبت البديل والسبق مقصوده كالاول وكذلك
او سحاب ظاهرا من نوع من الصنف مع ان في تفصيل ذكر
والاول بان يثبت واما ادراجا فان اردت ان المبدأ المعينة
منه وان نكرته بان اردت ببلدة ما سمائة به صرفا فقد
العدل ان قلت فلا قدر واعبر قلت مع
العدل في اللفظ في المصنوع ونظائره كباقي في المصنوع
وكثرة التي تستعمل في تقديره عند عدمه والله سبحانه

وتعالى اعلم بالصواب
والحمد لله رب العالمين
وصلى الله على
محمد وآله
وآل محمد
وسلم